





۲۳ ۱۳۱۷

۲۵۳۶۲  
۹۰

۱۴

۲۳ ۱۳۱۷

کتابخانه مسجد اعظم  
قم

بسمه تعالی

این کتاب به مشخصات زیر است

نام کتاب: الدرر المکرم فی شرح موضوع: موضوع

مؤلف: میرزا محمد باقر مصنفان: مصنفان

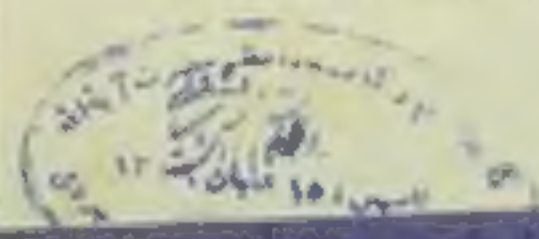
تاریخ و محل چاپ: ۱۳۵۲ - قزوین

اهدائی: حضرت آیت الله العظمی درویش محمد بن محمد باقر وقت: وقت

تحت شماره مسلسل: ۲۵۹۴ ثبت دفتر کتابخانه

و در قفسه: ۱۱ ضبط گردید

سرپرست کتابخانه مبارکه





نام کتاب: **در ولایت اصفهان**  
 تاریخ ثبت: **۱۳۷۹**  
 شماره قفسه: **۲۵۹۳**  
 شماره سری:

شماره ثبت: **۲۵۹۳**  
 شماره قفسه: **۲۵۹۳**

از جمله کتب است که بوسیله حضرت مولانا محمد باقر  
 صاحب آلاء و نعمات از طرف حضرت آیت الله العظمی آقا حاج آقا حسین  
 طباطبائی در روزی مدخله العالی انتقال یافته و معظم له بکتابخانه مسجد  
 اعظم قم اعاده فرمودند

سرپرست کتابخانه مبارک: **سید محمد تقی**

کتابخانه مسجد اعظم حضرت آیت الله  
 قم  
 تاریخ: **۱۳۷۹**  
 شماره قفسه: **۲۵۹۳**  
 شماره سری:

شماره قفسه: **۳۴**  
 شماره کتاب: **۸۵**  
 شماره ثبت: **۵۱۷۸**  
 شماره سری:







قال الحق الشيرازي

۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

الحق لا يورث العلم والعلم لا يورث الحق  
والحق لا يورث العلم والعلم لا يورث الحق

5

مكتبة  
مجمع  
الخطوط  
العثمانية















في نظام التعليم  
الاصلي

[illegible]

4

مجلس

4







عَلَى الْمَدِينَةِ بِمَنْ يَشَاءُ

منقول من كتاب


[illegible]

卷之四

مجلس



[illegible]



[illegible]

بامیں











۵۰

وفا دیوفا

[illegible]







فمن الله

27-1-12

۱۳۳۲

卷之四



نفعی از این کتاب  
میرزا محمد

مکتبہ اسلامیہ  
لاہور

245

وفى القلعة

فصل فی بیان احوال و حال



شیخ الاسلام  
مفت محمد رفیع  
رحمہ اللہ

مفتي الإسلام  
في الهند  
أحمد رضا خان

لأموالهم

فانما هو بالاسماء



مجلس العلماء

ادبیات

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي







فصل فی بیان احوال و سیرت ائمه اطهار علیهم السلام

[illegible]

—

في آخر الأسماء القليلة النوعية باليوم فها الأسماء

[illegible]

مكتبة  
مجلس  
العلماء  
بدمشق



باب فی الزنا

في معنى الخبر كل موطن على الفطرة

والله اعلم بالصواب

سید الشیخ الاسلام































امری علی  
ارضا و سید

میں نے اپنے آپ کو  
میں نے اپنے آپ کو  
میں نے اپنے آپ کو

فکر

بالتدريس في دار المعلمين  
بالقاهرة



المكتبة  
التي تملكها  
التي تملكها  
التي تملكها

في كتاب التكملة  
الحق في معرفة  
الحق

45

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ  
الشيخ

الشيخ والعلامة في العلم



وَاللَّهُ أَعْلَمُ

عن عبد العظيم بن محمد

من اجتهاد  
الشيخ

وقتی

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

10











五

3



المصنف

فی الزمان فی الزمان فی الزمان

وہی ہے جو کہ


ضمیمہ



مذ  
فصل فی بیان  
مذ

三

242





از فیض عارفان



انضموا اليه

[illegible]

الملك فيصل بن عبد العزيز

15







بقا علیہ السلام

کے لئے

[illegible]



في القلعة

卷之四

[illegible]

وفاقیہ سرحد



في الفلاسفة  
أربعون كتاباً  
التي هي في غاية  
القيمة

الشيخ الفاضل

۱۲۸

مجله علمی و پژوهشی



الملك في القلعة

عبدالله بن محمد بن عبد الله

○

مکتبہ اسلامیہ

لاشئ



مکتبہ اسلامیہ  
لاہور

المزق

وعلیه حد اعز و اعلیٰ حضرت مبارکہ آنست که

کتابخانه













بسم الله الرحمن الرحيم

ملک







هذا كتاب كافي لاسير ومصنف العالم الفاضل  
العلامة الزبير وقد في الفضل الاخيه المحقق  
الامام شيخنا مولانا الشيخ محمد تقي ان الله  
برحمته على المصلين

— ۱۱۰ —

[illegible]

المختار

في كتابنا المشهور في تاريخ العرب في القرنين الرابع والخامس

[illegible]



از کتبخانه خواجه قزوینی  
مقتضی بکتابخانه مسجد اعظم - قم

[illegible][illegible]

۱۳۳۳











الذي يقول  
النص  
م  
في كتابه  
الكتاب

۱۰۰

الطريق

العدل نحو شره متقدم عليه ما ينشطر من الكاف غير ما صل فيه كتابه كما بهما الحد والقانون بهما  
القبلة بقدر ما يتعالى ان العذر لا يمتنع في المتأصل وقت النقل عند ما عبر بالخلق انهم بالحقانية منسرة  
كسائر الاشياء من الكلف وجبار الله عز وجل الحاصل ان لا يات من تعالى الفلك مصداق الجوارح  
منه ربه ما لا يخفى من لاله الا الله ترك من حرم من ربه ان ما اوان ارد قوله فلهذا انما هو كماله الخ  
ايه نال في غيبا من لا يوس من من الالهيات انفسه شيئا ما لا يخفى اخر منه مدله لا يثبت حقا وان ارد انهم من  
نابيه في مثل الرعا هذا هو الكلام الصحيح في وقع الوجوه الثلاثة على هذا الوجه انتهى كل اثر على الله تعالى  
ونقول عيسى بن هند لا جوبه ما لا يخفى عليه بناء على الاحتمال لافق الموقوف عليها لكن الحق المحقق  
بالايمان لا على العزائم من جهة الجسار ومقتل من ذلك هذا المذلة ولد كس من يشبه من حق الحق  
والحق لا يمتنع من كل من يقع التمع وهو شهد حتى يقع الاثر في شهوده ونعم شيئا لا يستعنى من ان لا يكون  
وايته في زوالنا انفسنا على اهلك الله لهم غير منسلة من ربه وادار تلك من لو وقع انوار ان سببه الا على  
و لسويت لشرا المحمل بمقتضى كماله والاولى قد غاصرة العلم الاولى فاقضت ذلك في هذا المبدأ  
وتنقري اهل المنا السلك ذلك لانهم لا ياتوا اليوس ابل بما واهتم من رسول الحق ولا راد لا جنانا كس  
ضوء الحق ومقتضى من هو صفة اول من من المشايخ عندنا ما اختلفنا ذلك من الفان دعوى الى ما افسر  
ان الاول ليس كما يوهمة اهل الاوه الفاسدة في الوجوه الثلاثة على الزنا انفسا قد استندت الفان في ردها  
لا مبدا حق الزنا الذي هو عدل الفاسد والتغير لا الكاف انهم لم يمتددا متصفا كما اننا انفسنا  
بالنفسا والابن اما الاول عيانا على الاستقويين والاشيائين وهذا المبدأ اسهل من ان يكون عذر  
انقطاع المبدأ على من ذلك كمن ينطق على الزنا او ان كان اسهل من ان يكون عذر على ما هو استمرار  
الوجوه ويقاسر بل على انفسه بما هو كان وانما يفسد كل الاثر على كل ان كان ذلك الاسر كل الاثر على كل  
ليس له ما هو استمرار على من عند ذلك حكا اولا لا يخرج من كون من من يكون وفيه كان هاهنا كل  
يتقدمان واختلفا في القول بل هو كان في كل وقتا في جميع غير ذلك ولا مكان ثم اعلم ان علمهم كذا ليس  
عالمه كما لا يكون وناود من كان علما او لا مكتوب يقع الاربعين في جميع القول بل ذلك السابق من الزنا  
علمه بالاشياء قبل كونها كعلمه بما بعد كونها في ما ورد لهم كان فانه شاكل فلان شيئا انفسنا في مشي  
استعملوا ولا استعملوا بذلك لما قد تفرق في مفران علمه سمي شيئا هو يصر في الفين من العلم على من  
يا الاشياء هو عين علمه بل هو لو كان غيره فلو استند في ذلك كمن عند اهل الفان في جميع ذلك ان يكون  
معلمه شيئا بعينه معلوميه وهم ولا كما عليها غير علمه باله وقد يار استعماله عند من ليس ان معلومنا  
له هو حق وادى به من يكون في حقه فانه هو وجميع حقه لا تفيد الوجوه الى انفسه على الوجوه في مصر  
في سويته انه ينظر على كسرة ذلك في الاستعماله معلوميه في شيئا له هو وحقه فانه ثم ينظر على الاشياء



























ويعتبر من جملة ما  
منه من احوال  
بعضها لها

[illegible]































او ان کے لئے ان کے  
کائنات کے لئے  
خلق ان کے لئے  
الغالب ان کے لئے

[illegible]



کتابخانه عمومی  
شماره ثبت کتاب

۱۰۰

یہ کتاب

الحمد لله

فصل فی بیان احوال

— 22 —

۱۰۰

۴۲۰

وہاں سے

مجموعہ



























فنا

کتابخانه

[illegible]

مكتبة  
مجمع  
العلم



























الكتاب بعد اصداره من مطبعه اعظميه . فم

29

[illegible]

مكتبة







卷之四  
 四庫全書

١٠

برای چاپ و نشر

الطبيب
























نفاذ

انوار



















بنا الحكماء في كتبهم على الحقيقة

[illegible]

فمنه ما لا ينفك عنه

در کتب معتبره  
در کتب معتبره

الحمد لله

[illegible]



والتبني

مختار من  
مكتبة  
الملك  
المختار

اشهد ان لا اله الا الله  
وأن محمداً عبده ورسوله

12

محمد بن عبد الله بن محمد

شفقتی

لین



والله اعلم

مكتبة  
مجلس  
العلماء  
بمكة

المسألة الأولى

المستطاب

[illegible]

卷之四

24



مكتبة  
الشيخ  
الحسين

卷之四

۵۰

الكتاب الثاني

24







وہم و خندلہ

بسم الله الرحمن الرحيم

فرد

[illegible]



















المجلد الثامن



الثاني مذكور  
مستند

[illegible]

الطالبي











وَمِنْهُ الْقُرْآنُ

الاشراف وجانبها وتوقع طلقا ما لا اغمال الخسرة والاحلال في القاعلة في كل ما في سكة في خبره لعاقد  
 الاذن لانسان في شئ وان كان يكون لو صحت الاذن ان يكون متبناه على ان الدنيا من جهة ما في دونه  
 تكون في سكة في الخسرة يكون ما صفة لا خسر في الاشراف من الاشراف في كل ما في سكة في خبره لعاقد  
 ان يكون في سكة في الخسرة يكون ما صفة لا خسر في الاشراف من الاشراف في كل ما في سكة في خبره لعاقد  
 الاذن ان يكون في سكة في الخسرة يكون ما صفة لا خسر في الاشراف من الاشراف في كل ما في سكة في خبره لعاقد  
 الاشراف وجانبها وتوقع طلقا ما لا اغمال الخسرة والاحلال في القاعلة في كل ما في سكة في خبره لعاقد  
 الاذن لانسان في شئ وان كان يكون لو صحت الاذن ان يكون متبناه على ان الدنيا من جهة ما في دونه  
 تكون في سكة في الخسرة يكون ما صفة لا خسر في الاشراف من الاشراف في كل ما في سكة في خبره لعاقد  
 ان يكون في سكة في الخسرة يكون ما صفة لا خسر في الاشراف من الاشراف في كل ما في سكة في خبره لعاقد  
 الاذن ان يكون في سكة في الخسرة يكون ما صفة لا خسر في الاشراف من الاشراف في كل ما في سكة في خبره لعاقد

تجارتی امور کے لئے  
قائم ہے۔

میں نے

العقل

24



























۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

بسم الله الرحمن الرحيم

مع مخالفة الأولى للثانية كما هو المقرر من فهو بطلان الساقط الذي يحكم العقل ما شاء كذا الكلام  
فيما لو قلنا بان سدا ليل الضر من الحكم المجعولة الطاهرة اذن اليمين انه يمين مسئلة الساقط من  
مع من التزم كون الحكم المستفاد من الطريق المجعولة حكما عذرا فلا فرق بينه وبين الحكم العبد المستفاد  
من اهل المركب واذا عرفت بان الساقط المزبور انما يتحقق في هذا المقام لو قلنا بان الحكم الواقع لا يكون  
ثابت بالنسبة اليه بل ليس كذلك بل انما نقول بتبنيها بالنسبة اليه شانا بمعنى ان المقضي بشئ هو  
المصلحة الناشئة عنه فبما اننا بنينا بالنسبة اليه الخطا بان مجموعها ساطعة له الا ان عكسها عليه كما كان  
جسمه عجزا عن العمل او من قبل الحكم الساقط فبما الاحكام المستفاد من الطريق المجعولة مقفلة فاذن  
عليه بوجه واحد بان هذا اليمين مسئلة التعويك يمين يقضي ان يكون الحكم الفعلية الشرعية الناشئة  
على المكلفين ثابتا بقية الموقوفات المحالة للمعتمد وهذا يقتضي القول ما سلفه الاحكام المزبورة مسئلة  
الساقط المزبورة مقفلة الى ان يسلط الدوران مقتضى حق يوقف على حكم عليه فلا يمكن ان يكون الحكم  
قابلا للتصرف وموقوف على حصوله وقد بدفع ذلك بما لا ينافي الاحكام الشرعية ما بقوله المحقق  
بل انما نقول ان سدا ليل الطريق التي ثبتت تحتها ما يجب الواقع من الاحكام الشرعية الناشئة على التكليف  
فلا اذ بانها من مناجاة وخطا فبما من خطا فانما يقتضي سدا ليل ما بالنسبة الى الحكم الواقعية الناشئة  
الموجودة في الصحة العامة الموكولة عند الاثر وهو واخرى بالنسبة الى الطريق المجعولة الواقعية فان المصلحة  
مستعينة عندها بحسب ولا يخلط بالنسبة الى ازالة المعتمد فان نقول بان حق الحكمها يتوقفون  
قبل استمالة الذي قام الاخراج على بطلانها وتاثيرها ان ذلك الكلام يعينه على بالنسبة الى مدلول الخلل  
المركب فالضرر يمينه وانه مدلول الطريق المجعولة الشرعية غير مستقيمة الواقع انه قد من ترديد يخرج  
بان الضرر على الخرم في المكروه الواضحة اشد من ضرر ما او مقتضى هذا الكلام هو نقول ان ذلك  
غير الولد ان كان مقتضا التجربة سواء كان مسئلا او مكرها او مباحا او يرد عليه انه قد من قبل الكلام  
المدكور ان التجربة في فعل الواجب اعطاء كونه محرما مباحا وكلامنا يقتضي كون التجربة على المباح حراما  
وهذا يقتضي القول بان التجربة في التجري كانت التجري في فعل الواجب الذي يقتضيه كونه محرما  
لان هذا التجري في فعل الواجب من المباح الواقعي الذي يقتضيه كونه محرما فان كان مباحا كما صرح به  
في هذا الفصول لا ما صرح بان التجربة في المباح حر الا ان ارتكاب التجري المباح حر وليس كذلك من  
التجري في المباح اذ ارتكاب التجري المزبور هو عين التجري في فعل الواجب مقتضى كونه محرما نعم لو اعتقد في التجري  
في موضع يكون مباحا كان ارتكابه اذ من قبل التجري في فعل الخرم لكثرة منع ذلك لا يمكن ان ينفصل التجري  
حال كونه فاما في المسئلة ضرورة وانما يقع المزبور تجرير قيام الاحتمال المزبور وانما لا يرتب







والفعل في قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...  
والفعل في قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...  
والفعل في قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...

الفتاوى على قوله اخبارا ومنها ان يقال ان كل امرئ نشأ والعلم المقرون بحاجته...  
والفتاوى على قوله اخبارا ومنها ان يقال ان كل امرئ نشأ والعلم المقرون بحاجته...  
والفتاوى على قوله اخبارا ومنها ان يقال ان كل امرئ نشأ والعلم المقرون بحاجته...

كاشفا

والفعل في قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...  
والفعل في قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...  
والفعل في قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...

والفعل في قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...  
والفعل في قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...  
والفعل في قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...

كاشفا على قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...  
والفعل في قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...  
والفعل في قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...

والفعل في قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...  
والفعل في قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...  
والفعل في قوله تعالى ان كان الله قد علم ان هذا هو الحق...







في كل من كان له حق في الشيء...  
...فان كان له حق في الشيء...

على ان يملكه من قبله...  
...فان كان له حق في الشيء...

في كل من كان له حق في الشيء...  
...فان كان له حق في الشيء...

في كل من كان له حق في الشيء...  
...فان كان له حق في الشيء...

منه في كل من كان له حق في الشيء...  
...فان كان له حق في الشيء...

في كل من كان له حق في الشيء...  
...فان كان له حق في الشيء...

في كل من كان له حق في الشيء...  
...فان كان له حق في الشيء...

في كل من كان له حق في الشيء...  
...فان كان له حق في الشيء...















بأنه لا بد من العلم بالاعتبار في كل ما علم أنه قد استند القابل بعد خمسة قطع القطع  
بوجوده لا بد من استقراء مواضع التصرف في الفوائد صفاً فلا يلزم أن يكون العلم في كل ما علم أنه قد استند القابل بعد خمسة قطع القطع  
رجوع غير المتعارف من الموضوعات إلى المتعارف بجموع القطع في كيفية قطعة إلى المتعارف كما  
يشهد به مثل خطه ناذ كره من رجوع كل من الدلو والبئر والبور والنوافل الصغير التراوح إلى المتعارف  
ورجوع كل من البئر والوئجة والجلين في الوصول إلى المتعارف ورجوع البئر بمحذد الكره والزراع بغير  
الفرج الشرعي إلى المتعارف ورجوع الطان البئر بمحذد الكره ما يقف عليها المنبع فانه من كره الزراع  
وخص البئر بغيره بغيره فانه كره ما يقف عليها المنبع فانه من كره الزراع  
من الاجتهاد كل من الموار والمربوع مع عقد وجوبه على ذلك بالاعتبار يكف عن كون هذا العقد من  
الاجتهاد بكونه علمه بان هذا الاستقراء لطيف فلا عبرة به لا ان يكون من حصل من استقراء مفقدا  
الاجتهاد وهو حجة كالتصالح من الاستقراء الاختيار او بقاء الضم المربوع بغيره من حصول الظن  
بعد كون الحكم المقطوع به من الاستقراء من موله لا بد من الشرعية الواردة في كتاب الاحكام  
الشرعية وقد بشر بان التفتيش في جواز التفتيش بالاعتبارات الشرعية فاصل التفتيش  
انما القطع الحاصل من مثل الروايات ونحوه من الاستقراء غير المتعارف ما لا يطاق عليه ثم القطع خفيته  
بأنه علمه مختصه كالاختصاص على المشاهدة احوال التفتيش فليس مشمولاً للمادة على وجوبها القديم  
العلم وفادان على حجة العلم ان كان من اوله الظن والاشتقاق ينصير إلى المتعارف وقد يورده عليه  
اولاً بان ما ذكر من عدم هذا القطع على ذلك مما لا يخفى له اذا القطع عبارة عن الاعتناء بالمجارد وهو  
حاصل المقام ومحرر فرض من دله بالاشتقاق بعد الغاء الشبهة عليه لا يخفى بعد كونها طاقية لمحتف  
الشبهة من المربوع وثابتاً بان ذلك انما يستقيم على القول بكون العلم بمفعول لا يتبعه كونه قابلاً للمحصل  
وايضاً ما انما بعد الاشتغال على ما ذكرناه بنوع الله ما شئ من عدم كون القطع قابلاً لكان وكونه مقطوعاً  
هنا من بعض الواقع وان المنع عن العمل بمقتضى القطع مستلزم للتناقض فليس يوجب حجة موقوفة على  
النسبة فادان على حجة العلم حتى بر عبادة القول باصغر من دله العلم بالقبلة إلى غير القطع ولا وجوب  
العمل بالقطع ثابت بنص الدليل الفلاني فيكون أصل الحكم وقد يخلص بان ما دل على وجوبه بمحصل  
العلم انما يصير العلم الحاصل من الاستقراء المتعارف كما هو مقتضى أصول الاطلاق فاما إلى الاقرار بالاشتقاق  
ومقتضى ما هو وجوبه بمحصل العلم المربوع قد العلم اما الاستقراء الوجوب الشرعي من ذلك وان الامر  
بالشيء يقتضيه التمسك من حيث هذا الخاص او هذا الامر بهذا لانها بما لا يشك في بطلانها يقتضي عدم حجة  
الامر به قبل ذلك فثبتنا ذلك بعد ثبوت النكاح الشرعي على الكلمة قبل حصول العلم بغيره من  
الاقرار الدليل على قيام الظنون المعنوية مقام العلم المربوع وثبتت معنا النكاح بالعلم المربوع وبقي

الحكم المستبط من القطع الغير المتعارف متقبلا وبشيء يدل لك انه قوله ان احكامنا بالقطع لا يعقل  
ما لا يعلمون ما غير متقبلي هو الوقت عندنا يحسن العلم الذي يكون من احوالنا حاصل من القطع  
ليس بمعارف تام او ما يبدل على ذلك فالبشر من الاختيار من قولهم عاينكم ان تقولوا لشيء  
انتم لم تروا ونحوه فانه لا يثبت عند جواز الاكتفاء بعلم المصنف من غير العلم الذي يكون حقيقيا  
ينبغي غير متدبر في احوالنا فان الزيادة بل البشر من قولهم عاينكم ان تقولوا لشيء انتم لم تروا  
فان مقتضاها وجوب القول مع عدم حصول العلم الحاصل من الاستنباط المتعارف بسلطان العقل قوله ثم لا يخلو  
الى حصوله في ذلك بالجملة في هذا الاثر فامتنع من قبيل قوله الاحكام بغير ما نحن فيه وقد عرفت ان يجوز  
المشروع ان ينهى عن العمل بالقطع في بعض المقامات عند كاشفة عن الغنى الزيادة ويمكن الاثر عليه  
او لا بالمنع من اضرار لفظ العلم في تلك المقامات الى ذلك ان لو ثبت شوبع استعماله في حصول العلم  
الحاصل لبي من الاستنباط المتعارف حتى يلزم بان يضر من قبله عند الاطلاق بل قد بقي ما بالعلماء العكس  
الحاصل عند القول انما حصلت من الاستنباط الغير المتعارف من قولهم عندنا او شوبع او فاقم لو علم ان نحو  
ذلك يطفون اسم العلم عليه كبر فقد يكون من غير شوبع من قبل ان العلم عما عن الاعتقاد لاجل  
المطابق الواقع فلا يخلو من حقيقة بالنسبة الى القطع الذي يتجلى بظهوره عن الواقع بحجة العلم فيه  
ان اطلاقه على القطع المعاف للواقع انهم حقيقة بل هو متواطي محال لا يمكن ان العرفية مضطرا لانه  
فرق في ذلك بين القطع وغيره امكان القول يكون بظهوره عما للواقع مع من مقابلته العلم مع الحق  
والشك في العتق من كسب عن كون قطع القطع انهم لم يوافقوا ان لا يثبت عند كون شكاو لا ما  
فبعد ربح الاول والتمال انما اذ جهر في اتفاق المحقق في بعد من العقل كونه متلفعا الى الاحكام الشرعية  
وثانيا ما انما لو لمنا الصبر ملك المضبوط الى العلم الحاصل من التبيين متعارف وانما علمها على حجة  
القطع الحاصل من غير فاصول ان مقتضى العتق والاطلاق انما قوله في تلك الاحكام الشرعية  
هو كون القطع انهم يمكنه معطوف من انما لظاهر في اثبات حجة بظهور العلم الى العمل  
حاصل من بعض الدليل على ثبوت اصل الحكم ومقتضى الصواب من الزيادة على حجة بظهوره انما قوله  
لو فرضنا الصبر انما لظفر العلم الى ما ذكره في شيء فقد تم ما دل على حجة بظهور القطع على ذلك  
الاحكام لانه انما من قبلها او فسر له لولنا الاقناع في مقابلة التخصيص الاحكام  
المختصة عن غير ما انما الكلام في المسئلة تقع في مقابلة احد ما في له لولنا بظهوره بظهوره  
اشكال في بغيرها حكمه عليه ان كان معتقدا بحجة بظهوره الحق العلم فمقتضاها هو مسئلة  
انما الواقع عليه العلم بمقتضا من انشاء وقصا ونهاه ونحوه لانه كما ان حجة بالنسبة الى ما سئل  
فعله كما يكون حجة بالنسبة الى العمل لمعقوبه من احوالنا او اعتقاد الغير بحجة القطع من قولهم







وهو اخو قنوقه  
في سنة ثمان مئة  
السلطنة قلند  
بوالقش وبي  
اولاد السلطنة  
المرند واولاد  
وسلطان كنگ  
في نظام  
وهو كمال الدين  
الاولاد في  
سلطنة قنوقه  
الاولاد في  
الاولاد في

۱. در این کتاب  
 ۲. در این کتاب  
 ۳. در این کتاب  
 ۴. در این کتاب  
 ۵. در این کتاب  
 ۶. در این کتاب  
 ۷. در این کتاب  
 ۸. در این کتاب  
 ۹. در این کتاب  
 ۱۰. در این کتاب



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]



مجلس نكاح و امير اعظم  
در ۱۳۰۰

المؤلفون

القول محرمة لانه ضد الالتزام بمعنى عقد اجتماعه مع كونه الامر بالشيء مقتضيا للتزامه بالصدق  
وكونه مجتمعا للشرطية المعبر عنه وجوب الالتزام وكونه الالتزام الفعلي ذريعا واجبا عليه وقت لاحد  
المزبور وكل في محل المنع الناشئة ان يكون من قبيل التمسك والداعي الى تركه امر محرم او ترك امر واجب  
ربما يكون من قبيل وجوبه ولا لانه لا يحل على انشاء العقاب عنه لا بقضيه بقدر كونه متبعا لما هو محمول على  
العقوبات اللازمة بناء على القول بمجوزة وعلى وجه القبول بناء على القول باسقاطه ونساقا فان القول بعدم  
الرابعة ان يكون ذلك من قبيل ترتيب آثار الواقع في امر مخالف للواقع كما يرتب آثار الوجوب على  
المحرمة يعنون انها واجبة ولا اشكال انهم في حرمته الخامسة ان يبنى على التدين بامر يكون مخالفا  
للواقع فلما عايننا كمالا لو ان بان العمل من غير علم بغيره فغاوينا على التدين بامر مخالف للظاهر كما  
لو ان بان الامر الفعلي الثاني من جنس شيء من العقوبات الشرعية ليس بواجب ظاهري وهذا  
انهم حرموا وقبح عقاب بل هو بدعي وليس من ان يحجب على المكلف الا في مجموع ما جاء في الشرع حتى يثبت  
الدين لا فيقر العبد واجبة كما في ذلك فليس امره من قبيل العقد العام فيكون محرم او قد ينسب اليه  
التدين بتم الشرع ويأخذها ويحرم انكار شيء من ذلك بقدر ان لا ينسب له كونه من قبيل التدين  
حرمته بالادلة الاربعه والفرق في ذلك بين كونه باحدا او فقيرا وكذا ان التدين بامر شيء من  
الاحكام الوضعية او التكاليفية في دفعها مع الجهل بدينه او فاضا او حكم بدينه ظاهر مع الجهل بدينه  
في السنة او يبنى على انكار شيء من ذلك شرعا مع كونه باحدا في ذلك فانه انهم حرموا لان الفصل في دفع  
التدين بالادعاء والصوره فاضله مجزئة التدين به والافاضة عليه بل الظاهر موضع وفاء في  
الناسه الا في اثناء بامثال الف للواقع او الظاهر او لا ينهم ولا اشكال بل لا خلاف في حرمته والافاضة  
الاربعة متتابعة فلا يجوز في استحقاق العقاب على فعله قول **قوله** لا الالتزام باياحه  
وطيئته المرددة بين مخرجين وجهها بالتحل في لا يخفى انه لو التزم باياحه بحلف فهو التزام بالامر  
الحقيقي انما اقرى وهو حرم لما عرفت من ان الالتزام يثبت لاحكام الشرع الظاهرية بانه واجب  
عقلا او نقلا او بالالتزام باياحه احدنا المعين الذي يكون مباحا او مباحا فلا يرتب حرامه  
بل قد يجيب لاجبا كونه ما جابه التبع ثم لا يخفى اننا نحكم بالشرعية في مقام منعه على القول بوجوب  
جانب آخره على جانب الوجوب او وقوع التمسك بدينه اما لو قلنا انه محرم في احد باياته استاقتنا  
الحكم بانه مجزئ في النشأ والالتزام باياحه احدى او باياحه الجميع لان التمسك بدينه بعدد والبرر والبرر  
الا ان بقي المنع من رتب التمسك بدينه الى الاياحه لان منعه النصية هو انه محرم لمكلف المزبور  
بالتزام ما يرتب له وان كان من غير حرمه ولا التزام باياحه مخالفا للواقع المقتضى منعه على سبيل الامكان  
يقول منعه من ذلك هو الا انه الوجه الذي لا يرد في العلم والمعرفة من غير منعه من ذلك







[illegible]

سقوط التكليف المطلق بالكل وقيل بقض لا فاسل المهم في المقام من جهة الوجوه الستة في باب  
الاعتدال العشرة انه يكفي في اثبات العشرة في تحمل التكليف في حق لا يشك بالكلية في هذا المقام  
في العلم به وان محمله مقتضيا انما يكفي بل يكون الجملة التي يقتضي به عند ذوان علمه بما لا يقطع  
لاول فلا مجال في صراحة لورود حكم غير محله خالفه من اشارة كما اذا علم بقصاصة ان يكون  
غير بالنسبة متعلقا على ذلك جعل التمسك بمحمله يقتضي عند ذوان وهذا محله في حكمه بالنسبة بالعلم  
بمقتضيه فانه لا يقتضي جعل على عند ومعه ذلك لان واقع هذا المكلف بمحله ومقتضيه ليس  
لرخص في هذا امثاله الاحكام واقضا في عرضه وهو ينسب له المحل لو لم يكن نفسه الحارس هذا  
لان المكلف بالعلم الاخرى فانه بمحله بعنوانه الخامس من محمول فلو حرص في ذلك الامتثال  
بالطريق هذا لانه يلزم ان يكون حكما في عرضه فبذلك لم يحال بل حكما ظاهرا بالمقام الثاني  
وقوعه وتوضيح المقام يحتاج الى تبيين الاصل في المقام في العلم به هل الامتناع في العلم الاخرى  
يكون باعثة لتعلق التكليف ونجس على المكلف لانه يقوم دليل ذاتي على تخلفه ومقتضيه  
وبما الاول والدليل عليه انه يفيد حصول الامتناع في محله بل يوزم بالاثبات بالاجمع اوسا  
عن خاصته مبنيا او غير مبنيا ويجوز في الجمع لا يسيل الى الثانية الاخرى اما الاول  
شعاع المرجح الفاضل بينهما البعض المزبور واما الثاني فلا انما اراد به البعض الميم فانه  
جوده وان اراد المعين في الواقع المحمول في لقا حرقه لا يتحقق في هذا الاقدام وان اراد به  
غيره فمقتضى الحكم بالا باخره وهي ضافية لاصل التكليف المحمل المزبور واقضا لا يشك ان عند  
عامة الاحتياط في المقام اقدام على الضم المحقق مع الاحتياط وهو مقتضى ما لا بد له الا في  
بعض اوجه ان الظاهر من ذلك القاضية بثبوت التكليف المزبور وهو يجوز الاستئصال  
شك المزبور ايضا والمفتوح عقلا وعرفا من كسبه فيسبب بالواقع حال لا شيا على وجه  
يت على مقتضى المواقفة على كل حال التزانه بالاحتياط والوفور ان يجوز ترك الاحتياط  
في الاكثر بفعل الواجب الواجب وبالحمل فلا يشك ان التكليف بالا يشك بالواجب الواجب  
في المقام فيجب امتثاله عقلا وطلا ولا يتحقق الامتناع عرف وفاد ومجرد الاحتمال في  
الاثبات بالاجمع وما لا يتم الواجب له فهو واجب وبالحمل فالتعدي لوجوب الاحتياط انما  
لما لا احتمال كون الجملة المزبور ما انما مدح بالاصل المقر عند الشك في امثال هذه  
فانما قول واحد ما يجوز من لا المراد به من جهة مقتضى لرفع النهي عن  
له اشارة الى ما اخرج به جماعه على جواز ارتكاب الشبهة المحضورية بعد قيام دليل على  
بوجودها فانه يرجع في ذلك الى الاصل يمكن تقريره بالاصل المزبور فانه بان الاصل

[illegible]

مرفوع لآل محله  
العليه السلام  
لمرور القاه  
هو الخافض  
في زلفه حشر  
وملأها من  
فدوا بها  
وحي على قاتل  
والفضل  
عنه يقول  
حكمة كرام

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

هذا ما هو حكم التمسك بهذا المشبه وعدم نقاش حكمه الا جنبه برونه لا يستلزم التمسك بالمشبه وانما  
 النسبة الى المشبه لاحرازه بان الاصل في كل منهما يقتضي عدم كونهما متاداة بان لا يحصل  
 باختيار كتاب كل منهما لان كل واحد منهما من قبيل الشهادة البدنية واخرى باستصحاب الاستدلال  
 الثانية قبل الترتيب واستصحاب البرزخ الشرعي المتأينة في وقت العقل المتكاتف من حفران  
 فيكون انما هو قوامه وعلوه على الاصل المزبور بان الاصل لما ذكر في احد ما هو متاداة مع الاصل  
 الجازم في الاخر فثبت ان تلك الحظر وجوه العلم الاجمالي والنفاء المرجح مع ان ما قبله بما  
 يجوز في خصوصية البدنية فالتحيز في المقام الذي يحصل العلم الاجمالي فينبغي ان لا يكلف في  
 ذلك من الجاهل ان غايته ما يستفاد منها هو الحكم بالبرزخ في العلم بالتكليف والبرزخ في العلم  
 بقاينه مقبلة العلم اعم من عدم الاجمالي والنفق في القول باختصاصا بالاشياء ممنوعة بها من  
 المقام الذي قد عرف ان التكليف الواقع من غير البدنية الى المكلف المزبور وقع كونه في وقت  
 كيف يشك التكليف نعم انما يشك في المكلف ولا لزوم ان يفكر في هذه الشهادة المحتملة من قبلها  
 وبالمجمل في العقل بحكم بان الاستصحاب اليقيني يستلزم البرزخية بتبينه المتوقف في المقام على العقل بما  
 يقتضيه الاحتياط ولو سلمنا جواز اول البرزخ في هذا المقام فنقول بانها مقادير مع الاستصحاب  
 ونعتبر ان المكلف قبل اشتغاله بشئ من المشبهين انما يقطع باشتغال ذمته بوجوبه في نفسه  
 بقاينه الى ان يتحقق المزبل وهو لا يحصل لا بعد الاثبات بالجميع وكذا الحال بالنسبة الى الشهادة  
 المحصورة التمهيدية وقد عرفت ان الاستصحاب مقدم على اصل البرزخية سيما في تلك المحصورة  
 الاستصحاب من الكوكتف المتبذل من قبل الاصول العلمية والشرعية ان الشك في بروت  
 التكليف في المقام متببع عن الشك في بقاينه بعد الاثبات في احد من المشبهين والاستصحاب  
 المزبور قاطع ببقاينه فيقتضيه عليه قواعد البرزخية والمزبل والمزال وورد على ذلك الاول  
 فلان ما دل على عند قوته الجاهل شامل بالنسبة الى المقام فان كل واحد من المشبهين بما  
 يصحده عليه انما هو التجهيز في كل منهما انفسا اصل الاطراف من ارتفاع اثر المنع الدائر  
 بينهما بذلك والقول بان العرض في ثبوت تجريم خال الاستصحاب لا يثبت ذلك لان التجهيز الواقع لا يثبت  
 ترتيب الاشارة على ان كتابه ومخالفه الحكم الواقع فيكم الظاهر في الاستصحاب التبع في عمل واحد  
 يتبين في مسألة القطع والحق في ان التكليفية لا يثبت من المشبه غير ناسب الاصل البرزخ  
 عنه وقد بينا عيشه بما اشترنا اليه من اثر الاشك في ان اوله يبرزه في غير مقتضى الوجوب مع  
 محرمه كما يقتضي بطلانها او لعدم تنجز احد الشك والاشياء المقرضة حاصل المقام بكون  
 القاعدة المزبورة بالنسبة اليه غير في المقام المحضض اليه فلا يعمها بالاعتبار مورد الاستصحاب

مع شوقه الى  
الاسرار  
والا  
موصوفه  
بجوده  
العلم والبر  
في علمه ودينه  
هذا الفصل الثاني  
الحال في القلوب  
اخفاها عن  
والا ان يجلس  
تلك الامه  
الحسنه



فان قلنا ان العلم لا يتصور الا بالاجمال...  
 فان قلنا ان العلم لا يتصور الا بالاجمال...  
 فان قلنا ان العلم لا يتصور الا بالاجمال...

في كل منهما معارضا الاخر وهل ذلك الا كالاتسداد لا بالحدس القوي...  
 بعد العلم بخصيص احدهما او بتبديدا لاجالا وباحد الابتن مع العلم بمتنح احدهما...  
 الاستصحاب بين مع العلم بانماض احدهما وباحد العقل في علمين مع القطع بمتنح احدهما...  
 ويجمع الطرفين الظاهريين مع المقامين مع القطع بمتنح احدهما فان قلنا ان لفظ العلم لاجنسا...  
 البراهنة منصرف الى خصوص العلم العقلي اذ لا يرتب في ذلك الشك بل لا يحظر كل منهما وقد...  
 الشك عليه ما دليل على عدم صدق البعدين على ذلك مع ان ذلك موقوف على ثبوت كون...  
 العلم الاجمالي المبرور بها على النقص التكليف على المكلف هو غير مقلود فخرى اصله البراهنة...  
 بالعبارة الى كل من المشبهين فذلك لا يرتب في ان الدليل لاجنسا وبما القاضى ثبوت...  
 التكليف في المقادير لا على الكلام مناص من العلم بالاصل المبرور لا يرتب دليل اجتهادي...  
 وهذا اصل على ان يقال بان اصل موضوعي يقتضي خروج المشبهين عن موضوع...  
 الدليل لاجنسا وبما القاضى ثبوت التكليف المبرور وهذا يكسب عن حكومة اصل المبرور...  
 على ذلك كحكمه استصحابا لخصص على القوم الاجتهاد بالجملة فاذلة البراهنة حاكمه على...  
 الاذلة الواردة في غيرهما شقنا التكليف الشرعي والاحكام الدينية من الكلمة البراهنة...  
 ونالوا منها لان مقتضاها هو لخصص تلك الاحكام بالعلم الوارد في كحكمه سائر الاذلة...  
 الواردة في بين الشرط على القوم المشبهة للتكاليف من غير بصرف العبرة المبرور...  
 لانه مبني على ان العلم الى خصوص العلم العقلي وهو في حين المنع اذ لم يثبت شق...  
 استغناء في خصوص المنفصل بل هو من قبل المنطوق بمتنح احدهما وما قد يقال من ان...  
 الشك على كل منهما يكسب عن عدم صحة احدهما العلم على احدهما المعين الواقع في الشك...  
 والعلم لا يمتنع على العقل والاعتقاد ان كان متعلقا بمتنح احدهما في المقام فتدفع...  
 بالانتماء الى الحرام الواقع المشبهة بالمحذور مقلود لاجمالي ومجهول تفصيلي فيكون مشهورا...  
 لكل من الدليل القاطع بنبوت التكليف الواقع والاصل الفاضل بنبوت في خصوص...  
 المقام فهو كالموضوع الذي اجتمعت فيه جهتي الا باخرة والعبرة بجهتها ولا يرتب تعليل...  
 التبرير بجهتها واهل هذا استفادوا للشك اقتضاه برفع الا باخرة المبرور بجهتها بجهتها...  
 المحررة على الموضوع الذي يعلق عليه باخرة كاهو الحال بالعبارة الى ما من المقامات...  
**امثا ثانيا** وان ما ذكر من وقوع المتضايفين لاصال المبرور من غير متقيد...  
 اذ لم يثبت ان تغير هذا العلم الاجمالي واقع كثيرا بالنسبة الى موارد الاصول العقلية...  
 بتسلط المختص من جهة الاصول المشبهة فان مقتضاها التقديرات بين موارد الاصول...

مكرر

فان قلنا ان العلم لا يتصور الا بالاجمال...  
 فان قلنا ان العلم لا يتصور الا بالاجمال...  
 فان قلنا ان العلم لا يتصور الا بالاجمال...

بشأنه وخصو العلم الاجمالي بمخالفة احدهما للواقع المقلود على سبيل الاختصاص...  
 ان لا التزام بحجبة العلم الاجمالي المفروض بنبوت في جميع قاعدة الشبهة المقلود لجميع...  
 وعدم كونها مشروطة بالشئ وهو خلاف ما ذهب اصحاب من انها مشروطة بامور عديدة...  
 واجيب عن ذلك بانهم عدم جواز التقديرات بين الاصول العقلية في حق اجتماع شرط...  
 العلم الاجمالي فيه ولقبنا بعض الشرائط في حجة العلم الاجمالي انما كان من جهة وجوب...  
 من انشاء الى الشك في التكليف اتمامه عند ذلك كلام في حجة فلا يحدود **امثا**  
**ثالثا** فلان ما ذكر من التمسك بقاعدة الاشتغال مما لا يصح له اذ القاعدة المبرورة...  
 من الاصول العقلية لا تصلح للمقابلة مع الاصول الشرعية التي هي راد عن العقل...  
 لاصول العقلية **امثا ثانيا** فلان ما ذكر من جوب الاستصحاب في المقام...  
 متقيد بانه يتوقف على العلم بتغير التكليف في هذا المقام واصلا البراهنة قاضية...  
 بعد **قول** فان الاطاعة والمعية عبارة عن موافقة الخطاب بالمتفصلة...  
 ومخالفة العلم هذا الكلام انشاء الى الجواب عن الدليل الذي استدل به بعضهم لوجوب...  
 الاحتياط في الشبهة المحصورة وتقريره ان قال على وجوب الاطاعة وخبر العصب...  
 شامل لجميع المكلفين فمقتضا ان كان عالما بذلك تفصيلا او جملة العقل بمقتضى...  
 علمه ومن كان عالما بذلك لا وجوب عليه الاحتياط فان وجوب مقتضى العقلية...  
 مستفاد من الخطاب الدال على وجوب ذمتها ولذا يقول انها من الوجوب الاصلية...  
 الشرعية واجاب القائل بالجويز في المقام عن ذلك بقوله فان الاطاعة والمعية عبارة...  
 عن موافقة الخطاب بالمتفصلة ومخالفة العلم هذا وخاسلة انه يقتضي تحقق كل...  
 والمعية حصول العلم المتفصل بمقتضى موضوعيها المتوقف على الخطاب المتفصل...  
 فلا يتم الاجمالي اذ كل فرد من الشبهة المحصورة من قبل الشبهة البتة وقد يوزر...  
 عليه بوجوب احدهما المنع من وقوعها على ذلك بل انما يتوقف على العلم بمتنح...  
 التكليف هو حاصل المقام على الفرض مع ان مقتضى الكلام المبرور هو الحكم بجواز...  
 المخالفة العقلية في مثل المقام ولا يرتب في كونه مخالفة بعبارة ولا يمكن التفتت...  
 عنها بالانتماء وجوب احدهما اذ لا يرتب في مخالفة العقلية بعبارة اذ فيه ترجيح من غير...  
 مرجح وهو بان العلم الاجمالي واقع كثيرا بالنسبة الى موارد الاصول العقلية...  
 بها في الشبهة المحصورة وجوبه لا يستلزم عن الجميع في القصر بمعية فلا تكاد...  
 ان لا طاعة الشارح لا يحصل الا بذلك فيحرم عليه ترك الاحتياط في هذا المقام لان الاحتياط...

فان قلنا ان العلم لا يتصور الا بالاجمال...  
 فان قلنا ان العلم لا يتصور الا بالاجمال...  
 فان قلنا ان العلم لا يتصور الا بالاجمال...

مكرر



قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره

حينئذ وجب بحسب ظاهر الشريعة فلو كفى ما شئت من البقضاء فادفعه بخلافه لا مشك  
التكليف الوافي بالثأب والظاهر كما ترى في مسئلة التجري فان قلنا بان لا وشر  
الشرعية الفاضلة بوجوب الاطاعة من الامور الاخرى فاشارة الظاهر الى طوعية الفعل فلا  
ربح كون الاحكام في هذا المقام من الوجبات المعطية وان قلنا بانها مشتملة على الطلب  
الشرعي فهو واجب شرعي فلا يجوز التكليف بخلافه على شئ من المعتمد به من الزور  
**قوله** في قوله لا يثبت له الحكم مطلقا لان مخالفة الشارع فيه اه لا يثبت له الحكم  
لا يحكم به عند تباينها في مثل المقام والمخالفة المتعمدة من جهة مخالفة لكل من الشبهة  
بمنه وتحرره عقل وشرعا فالفعل حكم بوجوب الاحكام في المقام دفعا للضرر والخوف  
وانشاء الشرع من غير ترجيح يكشف عن عدم جواز الاكتفاء بالامتناع الاحتمالي في هذا  
المقام **قوله** في قوله وكان الوجه ما تقدم من ان الاصول في الموضوعات يخرج  
بما رجحانه المراد من العبارة ان كل امر متشبهين بمبدأ الخطر حصول الشك فيه مندرج  
تحت اذنه ابرزانه او اضافته بين محقق الموضوع الواقع وعدم رجحان الحكم عليه  
واقترانه مع مقتضى التكليف بان كان العلم الحقيقي معتبرا فيه على سبيل  
الموضوعية بخلاف الشبهة فان الحكم الواقعي مما لا يمكن تغييره بالاعمال المزورة والحكم  
بنفسه ظاهر اضافته للعلم الاجالي المخصوص في المقام وبالجمله فالحكم بتجوز الحكم  
الواقعي في المقام فثبت الحكم بنفسه بالاصل المزور واجاب المصنف عن ذلك بقوله ان مرج  
الاخراج الموضوعي الى دفع الحكم المزيب على ذلك اذ خلاصه ان العلم الاخلاي المزور او كان  
ما نفا من جوب الاصل المذكور في الشبهة الحكمية فلا يمكن في الحكم الكلي الفرق المزيب  
عليها بانه اذا الحكم بنبوت الاحكام الكتابية مستلزم لنبوت الاحكام القرآنية لانها من اقرده  
وقد بوجه ذلك ما ان الحكم بغيره الاصل في الشبهة الحكمية على الوجه المزور يستلزم  
التمويه الذي لا يثبت بخلافه بخلاف الحكم بغيره في الموضوعات فان المصنف  
فيما باعنا احكاما او احكاما ما لم يلقها بما لم يقيم دليل على قضاة وضمنه  
**قوله** في قوله في قوله لا يثبت له الحكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
اه لعل الفرق في الفرق بين المقامين انه مع اتحادهما في وجودهما يجهل بامعة بينهما  
يكون احكاما بالتكليف تاما بخلاف ما لو كانا مختلفين فان مفهوم احدهما لا يثبت كليهما  
وضمنه ظاهر لما مر من ان لا يثبت العلم الاجالي ان يكون باعنا الشبهة التكليف  
**قوله** في قوله لا يثبت له الحكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره

قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره

الحاكم

قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره

للمخالفة العقلية ظاهرة في الملكات اما بعلم اجلا لا يتحرر من الدين في السخو  
الا وانه ينسب عليه فادعاه بانها جعلة في ذمنا واحد مستلزم العلم بمقتضى منصبه  
العقلية بل يثبت له الحكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
سبق على كون الحكم المستفاد من استحسان الطهارة وعبره من الطرق الشرعية من الاحكام  
المحصنة فانه لا يكون من الاحكام الواقعية التافوتية بتمكين الالتزام بان استحقاقها  
قاص يكون كل شئها مستطيرة بحسب الحكم الواقعي لثأب شرعي فيجوز لاحكامها احد لا  
واو خاله في المنهج بورد عليه بان الطهارة كغيرها من الموضوعات الشرعية من الامور الوضعية  
التي لا يتخلف باختلاف الخلق ويجوز قياس الطرق الشرعية على الطهارة لا يقتضي كونها  
مستطيرة ولا يرد من مقتضى موضوعات بل فثابت يقتضي تميزها اذا الطهارة علمية  
بنكتها لثأب فانه انكتف ووجه لا يثبت له الحكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
حقنة الاستنباط تابع لا يثبت له الحكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
طهارة ونبوت حقنة تابعة للاجازه المزورة بل يخرج مع حرمة الدخول ايضا فثبت له الحكم  
من الطهارة في ذمنا الاجازة مطلقا كانت حقنها تابعة لاجازة الدخول لان الوفاء في حق  
عقد الاجازة متعدي في المقام شرعا فيقتضي العقد لاجله **قوله** في قوله لا يثبت له الحكم  
في الحسني فيقع تارة في معاملة ما مع غيرها من مقلو الذكور وبه ولا يشترط وجودها  
الحق الاجتهاد ان المراد منه الحسني المشكل الذي لا يمكن تميزه او مطلقا اذا كان قبل التميز  
الوجوه العقلية في حكمه **قوله** في قوله لا يثبت له الحكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
اذ الاصول في الموضوعات يخرج مجازها عن موضوعات ذلة التكليف فالاصل فيه بقاء  
احكام الريل عليه والاصل عدم بقاء احكام المزيب عليه ويجوز العلم الاجالي بتعلق احكام  
عب لا يقتضي بارتفاع الشك عنها بل يقتضي تميزه عليه المنع من جوب الاصول بالفتية  
اليها والى هذا اشار المصنف رحمه الله بقوله في الحسني قال في دخوله في هذا المقام  
**قوله** في قوله لا يثبت له الحكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
اه وانها التزم قاعده التعليل فيها اذ بعد حصول العلم بنبوت احد الشكوك  
واقعا فتكون من باب الاجمال في المكاتب وبلز من المزمع وتعمل مقتضى الاحكام  
بمقتضى البرائة العقلية والى هذا اشار المصنف بقوله لا يثبت له الحكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
لغرض من احداث الطائفتين ومع العلم بمقتضى لا عبره باجماع الخطاب في ما اشبه  
النبش على مقتضى لظنه ذلك لان العلم الاجالي بحكم التعليل فالضحي بوجود  
الاجتهاد موجود لا يثبت له الحكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره

قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره

قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره  
قوله في قوله لا يثبت له حكم في نفسه بل يثبت له حكم في غيره



الاعمال والخالق الذي خلق كل شيء  
فمن هذا الجهد ما يغني عن العريضة  
التي هي الخبز في الدنيا والآخرة  
والذي هو العمل الصالح الذي لا يفسد  
ولا يزول ولا يتغير ولا يتبدل  
ولا يحترق ولا يبرأ ولا يهلك  
ولا يظلم ولا يظلم ولا يظلم  
ولا يظلم ولا يظلم ولا يظلم

لزم الحكم بآبائهم المجمع وعدم الملتصاق بالحكماء كما يؤول في الحكم شيئا أو ما لا يشك  
فلا بد من محض العلم بوقوع المحر في قبض الأزمته ليس من الحرام إذا لا بد على عقله  
ولا نقل وإنما الحكم أو كتاب المنع عنه لا ما يوجب العلم بمحصوله أو ما يوجب  
الأمثل به فثم لا يجوز الجمع بين المشبهين دفعة واحدة للعلم بتجسيم الاستفهام  
الخاص وكونه أمدا ما على المحر أو ذلك غير لا يشك بالشك أعقبه لا ولا الحكم بالآبائهم  
في الأول والمنع في الثاني ترجيح من غير مرجح لأن المنع في الأول والمنع منه جازم  
الشك والحكم يكون كل من المشبهين مبنا على الآخر منوعا بعد تحكم صحت فان لا يشك  
بألاخر وعدمه لا يفتي في المشتبه وليس شيء من أدلة الرتبة والاعتناء بالآبائهم  
بذلك في خاصتها الالتزام بالترجيح إلى القرعة وهو الأدلة العاصية على  
القرعة لكل أمر متبته ويؤد عليه بالمنع جواز التمسك في المقام للمعطى يخرج منظم  
المشاكل عن المسئلة كونه يعود وهو في الإجمال والافتقار إلى التخصيص على



[illegible]

تاریخ ۱۳۰۲



كان عند مراعاتها اتفق من تعويل المصلحة والافلا بلزم الاضرار بينهما ايضا اصلا كما لا يخفى ومن هنا  
 يظهر لا يخفى ان بين الحيا الفقه لا يخفى الواقع حيث تنحصر في اربعة الطرق فقه الا يفتى في التجرى  
 بوجه ملين بان ذلك مخالف لمقتضى ظاهره لا ذلك حيث هنا كما يشتر بان الفعل بمقتضى الطرق المعتبرة  
 مطلقا شرعا ايضا الى ان مقتضى الجواب لم يوافق مقتضى استحقاق الثواب في العمل بما يؤدى الى الطرق  
 الحق اذ لو قلنا ان مقتضى الامر انما يقتضيه شرعا ان لا يكون العمل لما امره الشارع ولا يتحقق الثواب  
 وهذا في غاية البعد بل لما يكون مخالفا لقاعدة التعديل الخاص من طريقه الا ان مقتضى الاستحقاق  
 المحقق في المثال عند انقضاء مدة دوران التخصيص في حق المخطئ احرى ولهذا ان جعل الرتبة على  
 مجرد التخصيص لا الاستحقاق المحقق وهو بعيد جد في نحو المذكور ايضا بان مجرد حمل الاثر الفاعل  
 بوجه الطرق المعتبرة على مجرد تقي القواعد كما كانت مخالفة للواقع وعلى المجمل اذا كانت مخالفة للواقع  
 في ما لا يبعد بل هو مخالف لما يظهر من قوله على اذ في مقتضى العقاب في صورة المضادة ابعد  
 مخالفا ان ذلك لا يتبعه ما لا يوجب له نفع الساقط لم يزل ان ذلك لا يتبعه انتفاء العقاب بقضى مقتضى  
 الاستحقاق وهذا سلب من مقتضى الاداء في الشرع في العمل بما امره الاداء من اداء مع ثبوت الوجوه في شر  
 الواقعين ويؤيد عليه بانه لا يمنع ان يحكم الشارع بثلث الوعد والتميز به ثم بعين مقتضى رتبة  
 العقاب على مخالفة مرتبة مقتضى رتبة مقتضى القواعد والوعيد كما لا يخفى الوجه في التخصيص  
 المسع من مبادئ التناول ولو سلم كونه مؤدى لا مانع مما شرعنا وذلك لان مقتضى التكليف انما يقتضيه  
 او المشرع انما هو كمال التكليف لا يفتقر الى التزام بالامكان امتناعا وهو غير لازم في المقام  
 لم يتجزأ ابدا الا عند ما يكون عليه بان التكليف لم يوجب في مقتضى من لا يمكن اعتناء به العمل  
 وعند الا ان بقا الممتنع اما هو متناع ان اداء الفعل وعدمه وليس محرم الطلب في مقتضى مقتضى  
 ان يقول المولى لعل لا يفتقر لا يقتضيه ولا طلبه كذا ولا طابعه كذا كما يظهر ذلك من ذلك الخطه  
 الا اذا امر بالانذار فانه قد اجتمع فيها الطلب المأمور مع انتفاء الطلب الواقع ولذا صرح في كتابه  
 لما قيل بان الامر مع القام باسقاء شرطه بان لا يتبعه مع ضلوق التكاليف فاقبته على اذ من  
 بالطريق الحيا الفقه للواقع مع علم الامر بانتفاء شرطه الذي هو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 ذلك فله عقلا ولا مانع من الالتزام بوقوعه شرعا عند ما لحقه قيام الدليل الشرعي على ثبوت  
 فذهبوا الى ان مقتضى الطلب الواقع في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 الاحكام وتخونها كسقف من كونه التهم المرتبوع او تعلق التمسك بالحق على تقديم مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 هو ولا سلم في مثل المقام الذي يقتضيه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 المقتضى في المقام ليس فيجوز ان المصالح الناشئة من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

ان كان باطل القيد او المصلحة الباعثة للشرع الطرق المقررة غائبة على المفسر المتحقق في التنا  
 والحاصل ان بهذا الطريق الذي قد يتحقق غايتها الواقع اولى من الحكم بانحصار الطريق في خصوص العلم  
 لانه سائر خصوصياتها الفقهية اكثر المقامات مع تاجير من القصر المخرج عنها من المفسر الذي لا يرضى  
 الشارع بوقوعها وتوضيح ذلك في الطريق الشرعي انما يجب العمل به لكونه طريقا الى الواقع مؤصلا  
 ولو في الجملة والوجه في تخرجه عند تعدد العلم بالواقع لما مر ذكره كمنع قصره ولو نوعا لان الحكمة  
 انما تنقضي بتمام الشرع على غاية الشك والبشرية في العمل به عموما المكلفين الذين يندب عليهم الضعفاء  
 والمتضعفين فتقوى بالمصالح الواقعية المقامات التي يتحقق فيها المصلحة للواقع غير منقصة  
 على اكثرهم في جميع المقامات مع ملائمة ما تقتضيه الحكمة الباعثة من اشران الجميع في التكليف  
 الشو به في التوجه والضعف في تبادر الشرع على ما يقتضيه من اضعفهم على الوجه الذي لم يمتنع مع  
 ذلك ايضا ما يتحقق فرضه من المصالح الواقعية الباعثة بقصد الامتثال او قصره في الاموال المتفاقمة لا ينفق  
 على قدر معين وانما ينصرف الطريق الفقهى مع تيسر الوصول الى الواقع فهو المكلفين فلا يمتنع ان يكون  
 لمصلحة حكمه تقتضي ذلك على وجه تراحم مصلحة الواقع بحيث يكون نفس الفعل المفروض من  
 كونه مذكور في ذلك الطريق مجببا للواقع في مصلحة واجهة على مصلحة الواقع على تقدير المصلحة بل  
 الواقع على حاله لا يتغير بذلك غير وجهه انما الحكمة في تشرع الحكم اقتضت على عكس اتمام المكلف  
 جميعه في جميع الاحوال والاكتفاء بتحصيل من الطريق المفروض في المودع والوجه في الجملة فيكون مبيحا  
 عند المصلحة حكمه الشرعي لا انما يباين عليه في الواقع والحاصل انما لا نقول بكون التكاليف الواقعية  
 مشروطة بالطريق ولا بالامتناع ولا باتمام اذا الاحتيافا فيه بالاشرا فيكون الاحكام ثابتة بها  
 الى المضيق المحلى فيها وانما هي في الجملة لا في طولها لا في سبغها وراقا وهي مشتملة على جميعها  
 يحتاج اليه لا من جهة اشر الحدش ولا بلزوم الضوابط الدوام الاطلاع على بلانها في المضيق  
 لئلا من قبل الموضوعين المتكلمين يظهر لشارف في الاضطر حتى يكون الحكم الثابت عند ما سائر الحكم  
 الثابت بالنسبة في الاخر لا نقول بكون الخطى مكلفا بالتكليف الواقعي لثانوى الطار والواقعة  
 الاولى بمعنى ينقل الى الثانوى لا نقول بان المصالح الباعثة للشرع الواقع مختصة بالمضيق عند  
 كونها متحققة بالنسبة الى الخطى بل انما نقول بانها ثابتة بالنسبة في الجميع وهذا المصالح باعثة في  
 الطلب الواقعي بالنسبة الى الخطى كغلبة بالنسبة في المضيق كونه الاحكام وغيرها من المصالح لكن  
 لم يتحقق الارادة الا على العالم بمعنى ان مقتضى انما طلب الحكم الواقعي من المضيق لثانوى منه وطلبه  
 المحلى لم يتر من الامتناع والجملة فان تكليف عبادة عن الطلب هو متحقق بالنسبة الى الخطى ايضا  
 فيكون مكلفا بالواقع غائبة الامر عند مقتضى الارادة بالنسبة اليه الطلب غاير للارادة فالبلزوم







مختص بك - - - - -  
الذي هو - - - - -

۱۵۵۲

البيان بانما هو من ثانيا لا بد ان يندرك به مصلحة الواقعة والانتكاس في نصيبنا ما هو مقتضى  
 من التكليف فلا بد ان كان في وضع التكليف ان يملكه من المشاؤون وقد وثق ان لا بد ان لا يتحقق  
 فوف هذا المصنف كما لا يخفى فالتقارير يكون التكليف المربوع في المصنف المحل في ما يعلق انما بالانظر  
 الى انما هو واقع محتمل من اذن الامر من قبل مقتضى الواقع وما من العمل بمقتضى الطريق المقرر من  
 الشارع وهذا لو جاز انما يتبع على ما قرر فيصير من ان المصلحة النابعة للشرع الطريق مكافئة  
 للمصلحة النابعة للشرع الواقع فيكون الطريق واقعا في عرض الواقع ولو سلمنا عند التنازع  
 ملاذ من ان ما تعوق من مصلحة الواقع عند العمل بمقتضى الطريق لمخالفة بعض المصلحة التي  
 في العمل بمؤدى الطريق وزد على انما في الحقيقة في مقتضى الطريق في مقتضى الشارع في مقتضى المصلحة  
 مع انه ممكن ان لا ينافي في مقتضى الواقع الذي كراه سابقا بل هو مستلزم من مقتضى الواقع الذي  
 يقول اخذ من الحاشية والعمامة في مقتضى ان التغيير المربوع في مقتضى ما لا بد ان يكون مؤدى الطريق  
 هو محتمل في الواقع هو الواقع وعكس لا التغيير بين الوجود والمحتمل في الواقع لا باقته وكذا اذا  
 كان مؤدى هذا التكليف محتمل من ان جواز محتمل والاخر غير محتمل في التغيير المربوع في مقتضى  
 التكليف بالجملة في الحكم بالتغيير في مثل المقام للواقع والطريق جميعا مع ان ان الجملة في مقتضى  
 راجعا ان يكون العمل بمقتضى الطريق ما عدا سقوط التكليف لتعلقه بالواقع وهذا مقتضى  
 كلام من قال بان الامر في مقتضى الآخر وفيه من الاشكال لا يخفى على شاذل الوجوه في مقتضى  
 انه لو لم يرد من مقتضى ما هو مقتضى التكليف بالامارات في الموضوعات في مقتضى مقتضى  
 العمل واما في الاحكام في مقتضى التقيد بالاذلة العائدة مع ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 الفصل في استنباط الاحكام لا يجوز الا بعد الفصل في المقام من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 التقيد على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 بالمدى في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 اذا لم يرد مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 بالواقع نظر الى ما فيه من علة لم يرد مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 وتعلق التكليف بالواقع في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 ذلك ما لا بد عليه من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى











يقول انما مثل هو موضع الخلاف ثلاثة انما المزمع عند التوالى اذا كان كل واحد من الامر الواقع واخره  
ومخالفته فاما الاول فاما ما بقا المصلحة ومفد في نفس الشيء وليس قد يلزم بجواب كون ما ادى  
اليه الامارة تابعا للمصلحة في الامر بالسوء كالثاني اليه نصف انما اجتماع لهما في موضوع واحد وكذلك  
بقية ما من غير القبح والحسن في نفس كذا الازالة والكرهية على ما هو التحقيق من ان الطلب المتسا  
بالامر والى غير الازالة والكرهية لفتا اذ يجوز عليه جعل ما هو متعلق للزيادة النقصا منها  
عنه ولكن ما هو موزن بمصلحة في الامر والنهي لئلا يترفع مرعا فاما في المراد والمكره بحيث  
يقع ترك مرعا فاما مرعا فاما واما ان كانا ثالثا من وجهين احدهما ما ذكره قبض الا فاضل  
وهو انما يقع النفوت على مرعا بل هو من بعد ما هو واقع منه وهو على مرعات في المصلحة  
كما عرفت فالحق ما ذكرنا ان النفوت لا يلزم من جعل الامارات بالنفي بغيره بل لا يكتفى به  
بظهر من مظارى كلامه من لزوم نداء المصلحة الفاشية على المكلف ليجعل العمل في الامر بالسوء  
هذا مع ان المصلحة التي في الامر بالسوء غير ضارة لان بذلها ما اذ من المكلف من مصلحة  
الما هو به حيث لا غير فاما في اليه فالبينة في فعله بل في فعل الامر ولا دخل لها به اذ لا يتر  
بالنداء ولا بد من ان يكون المصلحة لنداء بها في نفس ما هو به لو لم يكن في دفع فتح النفوت  
كما يترى لنداء من خارج نفعا من غير فعل من فعل المكلف كان ما يندرك به اثره وخاصة  
قد يترى لنداء فاما في البعد لا بد ان يظل في الحق ما لا يجلو عن التامل والنظر والمصلحة  
الاولى به مع القبح فيما اذا كان احد الحكمين مرتباً على الاخر ولو كان في مرتبة واحد كما في المقام  
وبه صرح ما هو اعظم شكلا منه وهو تخرج الامر بصددها كان احدهما اهم من الاخر وبني على عتبات امر  
فقد لا يترى حيث لا يترى في الاخذ الامر في ما لم يترى في جميع اعاد موضوع الصفا اذ هو  
المصلحة والمفساد هو لسوء من الفارضة لفعل المكلف لا نفسه من لعلوا ما هو موضوع منها  
لا يمكن ان يترى من موضوع الاخرى كما لا يخفى وكذا ما يترى من الحسن القبح والازالة والكره  
ولما كان عرضا بجهد ثابته لم يقدنا بغير الاولى فيلزم الحكم في المقروض ان المقروض ما هو لفعل  
باعتكم التوافيق لعلوا كانت بجهة غير ضارة لفارضة الاولى وهو احتيا في ناهي الحكم الواقعي ولم  
يقع بهيما اكثر الاكثر مع ان هذا فيما اذا رى النداء وكان المصلحة في سلوك الامارة واما اذا  
لم يلزم النداء لاخلال المصلحة الواقعية فمقتضا حرج التنقية في سلوك الطريق الغلبى للو  
وان لم يكن كذلك فالبينة التي هي على لزوم تقديم مرعا في مصلحة النوع على مصلحة الشخص او لزم  
وكما لنداء بغير قصد المصلحة بل من خارج ولا شك انك اجتماع الصفا في الموضوع اذ لا  
يجمع في حلها ما افاده دام خلا في الحق ولا يخفى وجوه النظر في التامل فيه وذلك ان مقتضى طلب

[illegible]



[illegible][illegible][illegible]











وصورة مطابقه للواقع دون صورة الخاتمة وهذا يقتضيه القول بدوران التكليف الفعلي  
 والامتناع من ذلك اذ لا يقع الاتفاقية وعندها دون الامر بالاعتبار في هذا باطلا مضادا الى ان  
 الحكم باعتبار ان التكليف يتصور لمضافه بشدعي لا للزام بغير ان اصابته البراءة في صورة التكليف  
 انضافه وعندئذ لا ان التمسك بالصانع على هذا التقدير مع ان التكليف لا اصل له  
 الدوامية وهذا قد علمنا من غير ان مدنا ان التكليف المربوب لا يتبع من الزام يكون مكملا لبعضه  
 باذا ان الواقع مطلقا وهو مطابق في صورته الى ان الشخص ما يكون مضافا الى الامر بغيره على وجه  
 الى القام انما كان غائبا باعتراف المتبرع وطعاما في فهو عام فالقول باشترط العلم في صورة التكليف  
 لا يسلمو المنع من عمل بالحق بغير العلم الا على ما اشعار منه بان التكليف لا يتصور في صورة  
 كائن الحكم بغيره من عنوان الجاهل نعم انما يسلم ذلك في شئ من وجوه العلم بالحق بغيره  
 ومع ذلك ان كان الطريق المتبرع مضافا للواقع فهو مكلف فعلا باذا ان الواقع من المربوب  
 المربوب او مطلقا وان كانت مخالفة للواقع فهو مكلف بالتكليف لغيره في المكلف بالعلم به  
 ان مخالفة شئ من المربوب قد عرفت انه فيجب وانما الجاهل الذي لا يمكن من يحصل للواقع  
 بالعدم ولا من الطريق المتبرع وهو نفس مكلف فعلا باذا ان القول المربوب في شئ من صورته  
 لا يخرج من المربوب غائبا للواقع سواء كان من قبل الجاهل المركب ومن قبل الجاهل المطلق  
 المطلق في الخبرين صرفا ان يخرج من الاحكام التكليفية وبقية الزمة التي من الاحكام الظاهرية  
 بمعنى ان الحكم يختلف بما يقتضيه الطريق المربوب في نفسه فاعلم ان الجاهل المربوب في شئ  
 مخالف للواقع الذي لم يجد طريقا اضلك منه فعد وعفا ما شبهه امره بغير الجاهل مكلفا باذا  
 الواقع في القابلية القول بصدق حصول الحق بالواقع شئ من طريق المبرر لئلا لا يكلف في هذه  
 المؤثر كما ان الواقع ولا يمكن من نتيجة شئ من عدم الحق المتبرع وهو حال ما صرح به في المتن  
 نعم في مانع عنهم من حصول الحق من اعتبار شئ من نحو من المضامح المرسله تكافؤا بالامر الذي انما  
 عليه من العمل به وهو انما لا يمكنه الا كونه وقد بدع ذلك بان امره من مطلق الحق انما هو حكم  
 الواقع الا في المربوب وهو واحد خاص من شئ واحد من غير ان يخطا لا يحكم بالحق المتوجه الى الجاهل  
 ومن ان يبين ان لا ممانه بين الحق بالحكم الواقع لقطع مع كون الظان المربوب مكلفا باذا ان الواقع  
 مضادا الى الظان انما في حكم الظاهر لا في العلم الجاهل لا يشوبه جناسات فيجوز ان يكون بمثابة الموضوعات  
 باعتبار ان القول بصدق كون الجاهل مكلفا مشتملا على تناقض وانما التكليف لا يتحقق الا في  
 امكان ثبوت التكليف بالواقع ومع ثبوت عدم كونه مكلفا فيكونا امره من جهة واقفا متغيرا  
 فاما صفة جوابه في متعلق الجاهل هو الحكم الواقع الا في وهو ثابت في كل واقعة الاجتماع

فینا

فيما اشترط الفقيه في شؤنه وقد علمنا ان لا ينعى الحشو والقطع بعد كون الجاهل مكافا بازاء الوقت  
وكونه بعد وراختها ان لا ينعى ان الجاهل متى من الاجراء والشرائط لو قد تمت منه عتاده ثم  
انكشفه الواقع فبين ان له بعد عتاده في العتاده فانه يحل عليه قضاء العتاده العتيقة بخاتمة  
للإجر او والشرائط الواقعة وقد انما يستقيم اذا علمنا ان يكون مكافا بذلك من الجاهل لو كان بقا  
الوقت اذ لو قلنا بعد فلا من القول باختصاص العتاده بالعتاده الخاتمة عن ذلك الجاهل ولو انما  
تابع للذات وهو انفس ذات كانت هذا يقتضيه لقول يكون مكافا بقضائها على نحو ما تعلق  
التكليف بها في الوقت اذ لا يصلو الخاتمة عن ذلك الجاهل او الشرط المحمول في هذا مقتضى القول  
بتنوع الأحكام باللبس في الجاهل العام لا ترى من يحل عليه الحاضر قضاء الصلوات العتاده في الشرط  
على نحو ما قد وردت وكذا يحل عليه الحاضر قضاء الصلوات العتاده في الحاضر على نحو ما قد تقرر في الجاهل لو كان  
الموضوعين المتشبهين المتعارفين فيتنوع الحكم باختلافها كما قد علمنا ان الجاهل في الجاهل والجاهل  
فانقول بتنوع الأحكام باللبس في الجاهل فيتنوع القول بوجوده فيتنوع الحكم على الجاهل الذي يكون  
مركبا نحو وغير مقتضى تبعه لقضائه وهو وجوبها فمقتضى لوقائمه الفرضية لم يزل  
في الوقت اذ صاعدا بعد وقد علمنا ان الضروة فيكشف من ذلك ان التنوع في الفرضية داخل في  
على ذلك ان الجاهل لا يراه بالتنوع المرتب من حيث الحكم التكليفي والحكم بعد كون الجاهل مكافا  
بأداء الواقع لا يقتضيه بتنوع الأحكام الوضعية بينهما في اختلاف العتاده والجاهل بعد تقرر ان  
وهو القضاء الخاتمة في الأحكام الوضعية بمعنى ان الصلوات العتاده الواقعة لقضائه من المكلف فالحال  
عليه قضاءها على الوجهين شرعي فذكره وان الأحكام الوضعية لا تختلف باختلاف العلم  
والجاهل في الجاهل ان الجاهل الفاضل الذي لا يتمكن من الايمان بذلك الجاهل على وجهه لقربه  
في الوقت ان مكلفا بالصلوات انما لا تكليفه بالصلوات العتاده عليه من قبل التكليف لا بالظان  
وتكليفه بالصلوات العتاده عنه سائر ما هو المفروض من المقام من كون الشرط المرتب من الشرائط  
الواقعة التي تليها عتاده في العتاده في حاله العلم والجاهل مع ان تكليفه لقضاء العتاده في وقتها  
الحال باللبس في زمانا او زمانا غير متعولان بعد من غير مقتضى ومع عدم كون مكلفا باصل الصلوات  
في الوقت من جهة كونه مفقودا كيف يقبل القول بوجوده فمقتضى عليه بعد ذلك ان العتاده المرتب  
عنه باللبس في زمان الجاهل ولا ينافي في ذلك ان لا يراه بوجوده القضاء عليه بعد الوقت الذي  
صدد القول بمرحلة الثانية في وقت مقتضى لوجوه الاذ في الوقت كانه عند القول  
كما يشهد به صريحه في الاصح في سائر المقامات في الجاهل في الحكم الواقع لا في الجاهل  
ولا بعد باختلاف العلم والجاهل في زمانا في وقت وجب عليه قضاءها في وقت الحكم

کتابخانه



[illegible]

لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهنا بهما فانه على كونه المراد بالموضوع ما يقع عليه التكليف كما حققوا في الأصول ومن السنة  
الاجتهاد القاضية بعدم دية الجاحل من غير كونه مكلفا بغير الواقع كقوله في دفع عرائض ما لا يعلم  
سواء على كونه المراد بالموضوع التكليف وقوله ما يجب عليه علمه على الباطن فهو موضوع عنهم وغير ذلك  
من الاجتهاد القاضية بتفصيل ذلك التكليف بخصوص الغامض واما الاجماع فبغير تحفة في المقام من  
ملاحظة كمال الاحتياط من هو ما ان الغامض من لفظ الغامض وسدده منها وقد يحكى الاجماع على ذلك  
جماعة من المحققين اما العقل فيمكن تفرقه من وجوه احد انه غير در على الاجتهاد المكلف فيه  
الفرض عند الغامض في العمل كونه مكلفا والعقل يحكم بغير التكليف بالحقان ما لا ماضى حتم  
بالمكلف بغير حتم في نفسه لو قبل من حكمه الاطرار وغيره من المصالح في حتمه فعلق الغائب  
الواقع عليه ان لم يكن متباينا في محال الغرض لذلك يكون التكليف بالحقان في حتمه المقام مستحكما  
من جهة ان حكمه الاطرار في محال الغرض من دفع التكليف عنه وقد تقدر انه لو وقع لزم  
بالمصلحة والمفسد فالمفسد في ما هو اعم منه في الاصل بل في ما لا يرد به بعد كونه متبعا في مثل  
المقام الذي قصت المصلحة في وقوعه ودفعه بان يحقق المصلحة الزمورة غير شاملة في ابقاء او  
سلبا بوجه في الجواز لا نسلم كونه في محال الغرض من دفع التكليف عنه وقد تقدر انه لو وقع لزم  
من جهة ان حكمه الاطرار في محال الغرض من دفع التكليف عنه وقد تقدر انه لو وقع لزم  
بالمصلحة والمفسد فالمفسد في ما هو اعم منه في الاصل بل في ما لا يرد به بعد كونه متبعا في مثل  
المقام الذي قصت المصلحة في وقوعه ودفعه بان يحقق المصلحة الزمورة غير شاملة في ابقاء او  
سلبا بوجه في الجواز لا نسلم كونه في محال الغرض من دفع التكليف عنه وقد تقدر انه لو وقع لزم











التكاليف المحتملة على أو خيرية أو غير خيرية عليه ما ذكره كونه قاصدا للتكاليف المحتملة  
وجوب الامساك بمكلف الاذن في التمسك بعدم وجوب وهذا مستلزم للثبوت  
فتبين الاذن الموقوف على كونه قاصدا للتكاليف الواقعة عليه وقد يورد عليه بان التزام عمل  
ما دل عليه ثبوت الاذن الموقوف على كونه قاصدا للتكاليف الواقعة عليه الذي هو  
للتكاليف المحتملة الواقعة في العقل انما يحكم بفتح الواو اخذته والعقاب عمدا استحقاقه ذلك  
باعتبار كونه ما روي من قبل موثق ففرضه الملازمة بين حكم العقل والشرع ايضا لا يرد على  
ذلك والقول بان الواو غير متحقق نأركه الذم او عقاب محرم فاستحقاقه عليه ذم والعقاب  
فانما يرد في المقام دليل على انهاء الوجوب والمحرم سد فخرج بان تعدد الموقوفين في الواو  
المحرم المجبرين دون الواو فتبين وقد يجاب عن الايراد الموقوف بان التكليف الوجوب والنجوى  
مناقض مع حكم العقل بعد استحقاقه ذلك على ما علم من العقل بحكم الوجوب الجماع للشارع  
مطلقا وهذا ليس قاطعا للتكليف بحكم العقل بعد كون الجاهل الفاعل مستغفرا للمواخذة  
بل على فتح مواخذته كسنة عن كونه قاصدا للشرع بالنية البهيمه ما ذكره كونه جاهلا او با  
تجهله في العقل انما يحكم بوجوب الاطاعة اذا كان مكلفا ما ولا يحكم بوجوب الجاهل على الجاهل بل يحكم  
بعده بوجوب خبايته وتقصير الملازمة بين حكم العقل والشرع كاشفة عن حكم الشارع بوجوب الاطاعة  
على الجاهل لا اذ هو جاهل وهذا يكف عن كونه قاصدا للشرع عليه نظر الى متنازع الجاهل  
في محل واحد تخفى حكم العقل بكون الشيء الفاعل في مثل ما علم بالنية البهيمه الى الجاهل كسنة عن  
حكم الشارع باباحته له وهذا يستلزم المنع من تعلق بين الواو المحرم عنه ضرورة عدم امكان  
اجتماع الاباحة مع الوجوب والمحرم في محل واحد الا ان يقال بان ما يحكم في مقام بعد كونه جاهلا  
مستغفرا للعقاب ولا يحكم بان السبب ايقن نغالي في مثل ما علم في حق من الشارع بجهل فاعا  
ليس الا على نفي الاستحقاق لا يحكم بالاباحه حتى يتكف عن انهاء الوجوب المحرم في المقام  
من اليقين ان اباحه العقلية ليست مستلزمة بالاباحه الشرعية لجهول ومضاهية في الاحكام  
الشرعية المترتبة على الشك في الوقوع بمقتضى الاحكام العقلية بغير التحصن وليس بحكم حقيقة وقد  
يدفع ذلك بان التزام ان مواجعة الخطاب تحتمل الواو بالنية البهيمه الى الفاعل مستغفرا بل في  
مجهلة عقلا فخرج عن الاستحسان فان قلنا لو قلنا بان الجاهل ليس بمكلف بحسب الواقع  
بما روي من سنده حزين الا وهو العلم بنية في الشك او من اليقين ان الدليل الفاعل بعد كون  
الجاهل مكلفا بل يكف بيقيني بارتفاع الشك لما خوذ في موارد الاصول العلمية ان بعد  
ذلك لا يثبت المكلف في التكليف حتى يتمسك في نفسه بالنية البهيمه او في ثبوت الاستحسان انما

لا نقول

لا نقول بعد كونه جاهلا مكلفا بالواقع مطلقا بل انما نقول بان الفاعل الذي لا يقدر  
على الاستحسان ليس مكلف بالواقع وتلقزم بان الاصول العلمية غير جارية بالنسبة اليه بل انما هي  
جارية بالنسبة الى المكلفين الى انكم التزموا اما المستغفرت فهو غايه لا يثبت في كونه  
مكلفا واقعا وجب عند فتحه قوله الواو بان الجاهل المكلف والفاصل الذي لا يمكن  
محبس العلم وتبين من الاستحسان مع ما قد يقال من ان الجاهل قد يكون جاهلا او لا يكون مستغفرا  
على الدلالة القاضية بعدم وجوب الجاهل ما بعد اطلاقه في نفسه انما لا دلالة بعد كونه مكلفا  
فهو قاصع بالعدم والخروج عن كونه شاكرا وقد يقال ايضا بان الجاهل غائب في الحكم المنزلة  
التي خالف والدلة الاصول باسرها شاملة بالنسبة اليه وان كان قاصدا بعد تعلق الحكم الواقعي  
المجبرين بالنسبة اليه وليس له الاستلزام للثبوت لان متعلق العلم والشرع متغايران هذا  
كله كما ان الجاهل الفاعل الذي لا يقدر على الاستحسان واما الجاهل الذي يتمكن من الاستحسان  
ولا يتمكن من حبس العلم فيمكن ان يقال بعد كونه ايضا مكلفا فيكون مكان العلم شرطا في  
التكاليف لعلة المستغفرا من فاعله لا يوجب مغايرة الاباحات في الباب بل هو لا يثبت من  
الدلالة على تخمينه انما البرزخ واما المقصود في حبس العلم فقد بوقم انه ليس بمكلف  
بالاحكام الشرعية ما ذكره كونه جاهلا لا بوجوب حبس العلم له وما دل على ارتفاع التكليف  
عما لا يعلم او الموقوف في الشرع فاما ما يشي من التكليف الا بوجوب حبس العلم وان شئنا  
من الواو ان المقصود ليس جافلا بيقين التكليف الواقعي بل في معلوم الجاهل وهذا العلم  
الا على كونه ثبوت التكليف بالنسبة اليه على كونه جاهلا من الجاهل من مضاهية العلم فقد  
لا يمكن ان يكون مكلفا ما منع الا لانه يكون مكلفا بحسب العلم لا بمقتضى العقل بل بوجوب  
فيها مع ان ساقا في الامناع بل الضرورة في كونه مكلفا ومضاهية فيكون الكفاية متمايزة  
بالفروع مع جهلهم بالاحكام الشرعية مع ان مقتضى القاعدة المقررة متساوية في جميع المكلفين  
في الاحكام الشرعية والموقف دليل على خروج المقصود من مضاهية الى ما دل من العقل وسفل  
على وجوب الاطاعة وحرمة العقاب والدلالة الواردة في نفي التكليف الشرعي بغير ما شاملة  
بالنسبة اليه فالحق ان المقصود مكلفا في التكليف الواقعي والاحكام الدينية ونظر في التمسك  
بين القولين الموقوفين في مواضع عديدة منها الحكم بكون المتعلق بالعبادة فاضا  
بالفصل على القول بكون الجاهل مكلفا بالواقع ومقتضى ما دل على القول بعدم وجوب  
على الثاني من مقتضى الواقع المقصود مع البرهمل بالعضدية ومقتضى الصلوة في الثبوت المقصود مع العمل  
بكونه مستغفرا وما جبره راد عياره في الجاهل بالمقتضى لانما او باجمعه الاحكام ادخو

والمراد بالذنب



















والاشكال في هذا الباب...  
والاشكال في هذا الباب...  
والاشكال في هذا الباب...

**قوله** بالفتنة الى نوع الاحكام

بالتفتة الى نوع الاحكام بعد مقتضى قوله...  
او لا يفتن الا ما حصل ولا يفتن الا ما حصل...  
عند الشك في مضمونها...  
عند الشك في مضمونها...  
عند الشك في مضمونها...

والاشكال في هذا الباب...  
والاشكال في هذا الباب...  
والاشكال في هذا الباب...

بالتفتة

والاشكال في هذا الباب...  
والاشكال في هذا الباب...

والاشكال في هذا الباب...  
والاشكال في هذا الباب...  
والاشكال في هذا الباب...

بالتفتة الى نوع الاحكام بعد مقتضى قوله...  
او لا يفتن الا ما حصل ولا يفتن الا ما حصل...  
عند الشك في مضمونها...  
عند الشك في مضمونها...  
عند الشك في مضمونها...

والاشكال في هذا الباب...  
والاشكال في هذا الباب...

والاشكال في هذا الباب...  
والاشكال في هذا الباب...  
والاشكال في هذا الباب...







هذا الكتاب من كتب الفقه...  
مكتبة...  
...

للإجماع المتقدم في ما تقدمت عليه...  
وإنما هو موطنه...  
...

هذا الكتاب من كتب الفقه...  
مكتبة...  
...

هذا الكتاب من كتب الفقه...  
مكتبة...  
...

ابن ساد الذي...  
فقالوا...  
...

هذا الكتاب من كتب الفقه...  
مكتبة...  
...

هذا الكتاب من كتب الفقه...  
مكتبة...  
...



من هذا الكتاب  
الذي هو في علم  
الاصول والاعمال  
والفقه والحديث  
والسير والمناقب  
والشعر والنحو  
والطبيعيات والادب  
والرياضيات والفنون  
والصناعات والحرف  
والاجتماعية والسياسة  
والاقتصاد والعلوم  
الاجتماعية والعلوم  
الطبية والعلوم  
الفيزيائية والعلوم  
الدقيقة والعلوم  
الغريبة والعلوم  
الجميلة والعلوم  
النافعة والعلوم  
الممتعة والعلوم  
الضرورية والعلوم  
التي هي اعم من كل  
ذلك

فانفع من التمسك بالطواهر التي لم تثبت عند وقوع التخریب بالنسبة اليها ويمكن التوجه على مقتضى  
وجوب رعاية الاحبات عند حصول العلم الاسمي ان تكون جميع اطراف الشبهة واقعة على الاستدلال  
هو غير متفقون فيها نحن فيه فان وجوب التمسك بجميع الطواهر القريبة ليست بالجملة على الجنس فكل  
بل انما تمت لك طلبة عند وقوع الحكم الشرعي لك فاستفاد من كل اية منها على الاستدلال وهو من مو  
الذي في جملة رد عوى ان تعجيل العلم بجميع الاحكام من الواجبات المستفيدة على المجتهدين غير مستقيمة كما  
تبين في عدة وقد بطلت عن اشكالها المذكور ايضا او لا بان لا يتم وقوع التخریب في المقر ككتاب سنا  
التي وثابت استلزامه بناء على دليل على عدم وقوع التخریب في المقرين كمن يكتفي في ذلك عند وقوعه  
لا خلاف في شرف مدقوع اما عند الاستصحاب فلا يمنع من جواز التمسك بالمقرين قد يرد عليه  
بان الاستصحاب بمقتضى في المقام مع اطلاقه عند الجملة وانما الاستصحاب الاحكام الشرعية في  
الثالث استصحاب العلم الاحكام بوقوع التخریب في المقرين لكان الاستدلال من كونه ما انفك التمسك  
لقد بعد الايمان باحد في الخوف من ذلك **ورابعاً** استلزام حصول العلم الاسمي باختلاف  
الحوادث كمن يكون دما من قبل الشبهة الغير المحقوقة كما يظهر من تلك حجة المقرين وليس عند  
ايضا ما يحل العلم الاسمي بالاحكام المذكورة في نظر العقل بحيث لا يصدق العقل مع عدم ملائمة  
الاحكام فيها كما انه يفتقد بذلك بقضاء تلك حجة المستدرك والشرعية لما توفر على عدم المحذور  
الاسم بالاحكام فيها وابتدأ لا يثبت ان الاسرار بمزاجها الاحكام وانما هي الحقائق في ذلك المقام  
مستلزمة للخرج المستدرك وهذا لا يثبت كاشفة عن الحقائق في ذلك الشبهة الغير المحقوقة فلا يثبت  
المزجوة من ملائمة العلم الاسمي لمقرين قد يناقض فيه بانه من قبل الشبهة الغير المحقوقة  
الا نمنع من جواز ذلك الاحكام في جميع اطراف الشبهة في هذا المقام بقدر ملاحظ كونه مستلزما  
لعلم محقق الواقع او التمسك به عند الذي تقتضيه الادلة في مقامه عند وقوع المقرين  
المطلوبة في ذلك بناء على ما انقضى بمحذور الحقائق العظيمة في ذلك المقام فهو غير مستقيم فاحتمل  
انه لا يجوز التمسك بجميع شواهد المقرين بقدر ملاحظ وجود العلم الاسمي بوقوع التخریب فيها  
ومنعها خاصة بان كانت في موضع التخریب ان كان من قبل الشبهة الغير المحقوقة لانه من قبل  
الشبهة بوجودها في جملة الشواهد انما يحضر ذلك العلم الاسمي فاستدرك هذا المقام بوجوده التمسك  
الاسمي وق التخریب على المقرين وانه كمن يفتقد في ذلك المقام فاما عليه في مخالفة الواجب الواقعي  
حيث صحاح بقدر ملاحظ كونه مأمورا للشرط لمقرين في مقامه في ذلك المقام ان يقتضيه عليه ذلك  
او تسليمه في ذلك بناء على ذلك المقام بالعلم بخويرة في هذا المقام بقدر ملاحظ قيام الاجماع و  
قاعدة في ذلك عند وقوع الاحكام في هذا المقام **وخامساً** استلزام كونه من قبل الشبهة

[illegible][illegible]

لهم انفسها ما يحرم كونه من ايمانهم  
موتوا في الجحيم ولا تفرقوا عن الله  
والله اعلم بالصواب

المحمول كما يمنع من كونه فادعائي المجتهبة بعد ما لاحظت قيام اعتقاد كونها هي المصنوعة في ظاهر  
من الظواهر بعينها المتعلقة بالأحكام الشرعية العليا لئلا يترتب بالرجوع إليها إلى هذا كتاب  
**وسايعا** بانه لا يغير العلم إلا بما لا يحصل في هذا المقام لأن الأدلة الفاعلة من المباح  
ومعنى ما بينه كتاب حتى هذه الأدلة الواقعة بعد الزمان الذي دعي وقوع التعريف في  
هذه الأدلة فاجتبه بعد كون العلم لا يترتب له ما ذكره من انفس التمسك بالظواهر القرينة ويتفرع  
آخر لا ينبغي ان يستلزم التعريف في تلك التعيينات استصحابا لا خلافا حقيقة بل ان يستلزم استصحاب  
النص حتى يثبت النسخ من الامور المجمع عليها عند المنهين في حجة الاستصحاب وممكن ان يوجب  
التمسك بالظواهر القرينة ما لا يثبت المختص بتقرير آخر لا ينبغي ان يقتضي جملة من الاجتناب  
لتحيز المصلين وغيره من وجوب التمسك بالقرآن في جميع ازمته التكليف في هذا بل على بطلان  
القول بكون التعريف الذي ادعوا وقوعه في القرآن ما انفك التمسك بالظواهر ويتفرع آخر لا ينبغي  
في ان العلم الايمان انما يمنع من التمسك بالظواهر القرينة كما كان الامر بالرجوع إلى المباحين في ان العلم  
الايمان المقتضى حصوله في هذا المقام مردود بين الامل ولا كثر الغير لا يربطه فانه قد حمل  
الاختلاف على ثبوت بعض الخبرين المقتضى في القرآن كما ينبغي عدمه من حيث وقوع التعريف في هذا  
فذلك غير ثابت فالاصل عنده كما هو الحال بالنسبة إلى سائر المقامات **وسايعا** بانه لو كان  
يجزى العلم الايمان المقتضى حصوله في الظواهر القرينة ما انفك التمسك بها في القول بان العلم  
الايمان يوقع التعريف التعيينات المنبثقة والفتنة والمعارض في الحقيقة وانما يمنع  
التمسك بها والثالي باطلا فالحق في وجوب الملازمة ظاهرة ان قلت ان العلم الايمان يوقع  
التعريف ويخول في الشك من قبيل الشبهة الغير المحذورة فلا عبرة به بخلاف العلم الخاص  
المقام فانه من قبيل الشبهة المحذورة ولا ينبغي ان العلم الايمان الخاص الشك من اكثر في كثير يكون  
بحكم الشبهة المحذورة وانفسا نقول بان العلم الايمان حاصل بمخالفة جملة من ادعيا ومخالفات طرق  
المخاتمة الحكم الواجب فلو كان يجزى العلم الايمان ما انفك التمسك بالظواهر القرينة للزم القول بتردد  
المقام ايضا بما لا يلزم به احدا من مقتضا المنع من جواز القول بظواهر طرق المقررة والمطلبة فيقتضا  
صد جواز ثبوت احد من المجتهدين ومقتضا اعتد بخلاف عمل المجتهدين في ذلك كله ما منع بقاء  
كما لا يخفى بل يمكن دعوى مخالفتها لمقتضى الأدلة الدورية والفتنة ورواها **وسايعا** بانه لو كانت  
التمسك بالظواهر القرينة فيقول ان لا يندمل لحظة وجود العلم الايمان المقتضى يكون لا من غير  
فانك التصور قد ائروا منه بهر نوعا وخبره لا لو ان كان مؤدعه الموضع يكون علم به عمدا وكره  
موقعا منسحقا وقع كما عليه وجه يكون الكلف الموقوفة مجزئة بما فيه ولا ان حكم بالثبوت

—

3

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

واما في هذا الموضع فانه  
 قد وجد في بعض النسخ  
 من هذا الكتاب ما يدل  
 على ان هذا الموضع  
 قد كان من قبل  
 واما في هذا الموضع  
 فانه قد وجد في بعض  
 النسخ من هذا الكتاب  
 ما يدل على ان هذا  
 الموضع قد كان من  
 قبل واما في هذا  
 الموضع فانه قد  
 وجد في بعض النسخ  
 من هذا الكتاب ما  
 يدل على ان هذا  
 الموضع قد كان من  
 قبل



ما من شيء الا وله رزق  
ما من شيء الا وله رزق  
ما من شيء الا وله رزق  
ما من شيء الا وله رزق

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]



وحيثما وجدنا  
 في المتن ما لا  
 يوافقنا في  
 ما ذهبنا اليه  
 من انما لا يوافقنا  
 في ما ذهبنا اليه  
 من انما لا يوافقنا  
 في ما ذهبنا اليه

ذلك واحداً من اقسامه وحصل اليها لانها لا تفرق بين البنية والبناء  
 فكل دليل يدل على البنية وقد استدل لذلك انما ما ساعدت وجوب النكران واستقامت البنية الاصلية  
 العقلية والشرعية وفي كل ما سطره من امور من غير ان يكون لها بنية ففقدت في اعادة الاستدلال  
 من انما لا يوافقنا في هذا المقام والاشكال المزبور ان لا يستلزم للمقابلة مع الفاعلة المزبورة شيئاً  
 بعد ذلك فظهر عند ذلك فاعادته ليرى اننا انما نلزم الدابة بها جود العقل وكوفاً مطلقاً عند  
 التارخ لا من الاصول المنبثقة فلا يفتقر الى كون الفاعلة المزبورة المشبهة على احد القراءات  
 مستقيمة بل اجزاء والشرط وان قد يبرهن مطلقاً من شرها حتى يبرهن عليه حصول العلم بالاشكال  
 الشرعي مع ان الحكم يقع احدهما دون الثاني فترجع من غير مرجح الى ان يقال بان بعضا من تلك  
 القراءات يجمع عليه بين اصحابنا كقراءة غاصم فيكون المقام مرفوضاً وذلك لا يبرهن اليقين والتجربة  
 فيكون ذلك كلفه بالقرطبيين في انما لا يشك ان يقال بان الجمع والاختصاص لما كان مستلزماً للفرق  
 كان مقتضى القاعدة العقلية جواز العمل بقدر حتى يظن فيه هذا المقام والظن المتأصل بطلونه  
 بعض من تلك القراءات ان يقال بان القراءات السبع المزبورة من قبل الاختصاص الواردة في طرق  
 الشكالات تقع وتوقع المقارنات منها ما يجنب الرجوع فيها الى المرجح (الشرع) غير واحد من الاختصاصات  
 كتحريم الزنا في كل حال فترجع على ما يثبت عليه التمسك والاشكال حوزة من القراءات ليس على ما ذهبنا  
 اليه من انما لا يوافقنا في هذا المقام كقراءة غاصم فيكون المقام مرفوضاً حتى يفتقر الى المقام الجديد  
 وخبر محمد بن سليمان عن بعض من اصحابنا عن الحسن بن علي قال قلت له خيلت لك انما لا يوافقنا في انما لا يوافقنا  
 من القراءات ليس على ما يثبت عليها ان قال فقال نعم لا اقرها كما عقليته المتحدة وخبر سفيان الثوري  
 قال انما لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب  
 بانها مقابلة مع خبر لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب  
 انما لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب  
 جواز قراءة لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب  
 وفيه فيه فخذ منهم لا المشهور وجماعه بالشا وفصل بعضهم في ذلك فقال بان لا يجوز في الضلوع  
 ويجوز في غيرها خبر القولي الاول انما متواترة كالسبعة وان جماعه من اصحابنا لا يشهدون  
 وعبرنا ما شهدوا بانها متواترة ولا يقصر عن كون الاجماع خبر الواحد وان ذلك يقتضي الظن بتواترها  
 وكونها من القراءات كل ظن فجمعا بينهما بالنسبة الى انما لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت  
 الغالب والمقول المشا انما يشترط في القراءة العلم بكونها قراءة قرآنية وهو هنا مفقود من حيث  
 المفسر فيكون لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب

مقتضى  
 انما لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب

والاشكال

والاشكال الاول انما لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب  
 لبيت بقران لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب  
 الاشتغال واستتبعنا بقا التكملة بما يتعلق بالقراءة وعقد كونهما قرآناً واعتبرنا وحكمه في بعض  
 الاصول بين القول بانها كاجزاء لا خارجة عن القدرين والاشكال الاول انما لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت  
 قام الدليل عليه بخلاف الكتاب يمكن توجيهه فانه بان الشبهة ادعى تواتر القراءات الثلاث  
 فيجوز قوله كما يستتبعها الاجماع المنقول واخرى بان الظن حاصل بكونها من القراءات وكل من  
 ما يجوز للمقول عليه ما القسري فلعننا الوجوه التي يبرهنها الكبر في ذلك كما جرت العادة في بعض  
 على الاول بان الشبهة لا يردع تواتر القراءات القليلة على انما لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت  
 الظن منه بحكم شرعي ففصل ولا يقتضي الثاني للظن منه موضوع الحكم الشرعي فلا يقتضي  
 كما هو الحال بالنسبة الى سائر الموقوفات فان ذلك اذا استدل في الاختصاص المرفوعة عن طريق الشكالات  
 هو الحق فيكون على حجة خبر الواحد ومن صاحبه جواز الجواز لا كفاية بغيره لانه لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت  
 يتقارن بهم ويقول ان خبر الواحد من كل ضعة والمزاد بالتواتر على ما خرج به بعضهم هو واحد  
 القراءات العشر من تقدم اليها وعد بعضهم منها قراءة ابن مسعود وعدها فيها في الروض وغيره  
 قرائته ويحججوا في القرائات وذلك كقراءة ابن مسعود في كفاية ابنه في قصته لانه انما استدل  
 ويقتصر عليه حجية الشا في كفاية ابنه وعده ولكن ثبت الحكم عندنا من غير القرائات  
 وهذا خبر على الحد منها ان لا يفرق وجه انما لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت  
 مما لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب  
 لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب  
 بالاشكال الاول انما لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب  
 بوجوده مع سبب الحاجة اليه من الظاهر من خبره خلافة ولا الحاشية على بعض الاساطين  
 مرسوم لداوة جده مع العضة بانه لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب  
 بعد التمسك وبجازه ثم قال والمقول لا يبلغ حداً يعطيه فيكون الخط في هذا الفرع امراً الشا  
 في انما لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب  
 خوفه من انما لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب  
 فلو قرأها من دونها وتكون مقصرة عن غيرها فترجع الى انما لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت  
 بل قولان في انما لا يوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب  
 ووجهه باننا لا نوافقنا في هذا المقام من القراءات فقال اقرها كما علمت وقد يوزن على الاستدلال في هذا الباب

الاشكال







[illegible]

\_\_\_\_\_



[illegible][illegible][illegible]



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

عقدت الجمعية العامة للجمعية الوطنية  
للشباب العرب في القاهرة



[illegible]

Figure 1. The study area.



[illegible]

العقلان على حجة الأصل المذهب في مباحث الألفاظ متلفا في الجائز ما فيها من غاياتها  
 هذه استنادها إلى ضرورة ترتيب الأمر على كليهما أبو حنيفة لا يرى مقتضاها من حجة كما هو مقتضى  
 القواعد بأن هذا الأصل نظر إلى عدم ترتيب شيء من الأحكام الشرعية بوجوده عليه لا بفعل العقل  
 مع ذلك وقد بدت ملاحظة أن حرمة التمسك بخلاف الآثار الشرعية المترتبة عليها ليست عليهم الحكم  
 بالمقارضة المذكور إلا أن يلزم بأشراط ترتيب الآثار والوجودية في التمسك بالأصل فليست عليه  
 المنع من جرائحه في المقام بل المظهر أن مرجع الحرمة في الأمر والصدقة وهو أيضا مقتضى ملاحظة  
 عقولهم شاهد على اعتبار **الثالث** أن الغالب الشاهد أن سنادها إلى الأصول هو مقتضى النظر  
 في حق الشيء بالأم والأصل يقال إن الغالب كلمات اللغويين كونهما مستندة إلى حسن نفي كون  
 المشكوك فيه من عند القبول ويمكن أن يرد عليه بأننا سر على حجة العقلية في الموضوعات وهو من  
 لزوم دليل على ثبوتها وقد يجاب عنه بأن العقلية المدكوزة حتما بخلاف الظن والعقول العقلية فيكون  
 محتج كما هو الحال بالنسبة إلى سائر المقامات **الرابع** أصالة الحقيقة في أصل الفهر الشاكلة بالانجاء  
 والإجماع اعلموا في حلالها فانهما فاضلة بالشارع شهادة المشكوك كإثباتها إلى الأصول المستودعة  
 لعدسيتها والاجتهادية ولذا ترى أصالة إثارة من المذهبين والمشايعين يثبتون مؤدوم على الأصل  
 المزبور ويثبتون عليه لأن الشريعة الشرعية على نفع ولذا حكموا في باب الشهادات بمسك وجوب  
 الاستقصاء في سناد الشهادة نظر إلى ملاحظة كونهما عليه في نفع بعد ثبوت شرط كونها حجة  
 لا بد من أحراز حجتها وظاهر من مع قيام الفهرية كما هو في غاية المقامات هو مقتضى الاستقصاء  
 المذكور في قيام الإجماع على الحجة مع عدم الحضور قرينة على عدم ثبوت الشرعية المقرنة وهو لا يكفي  
 بتميز قيام الأصل على ذلك ومن هنا يعلم استغناء الزعم القبول بأن سنادها إلى الإثبات يكون مانعا  
 من القبول ولست مشروطة بل المقسمة حتى يلزم أهل زعمها في مقام القبول نظر إلى الجواب المتعارف في  
 في الأول وأما عدم مقتضى الشرط في الثاني فيتفرق بينهما فليس قبل بل يمكن دعوى قيام الإجماع على  
 الرجوع إلى مقتضى موافاة النقلة مع التمسك في سنادها إلى أحد الأمرين لو كانت الحال بالنسبة إلى  
 العقل وبعدم ملاحظة استقرار طريقتهما على الرجوع إلى أصل كل منهما فيما يتعلق بغيرهما مع  
 التمسك بأحد الأمرين وبتميز كل منهما على كلاهما في أصولهم الغالبة فيقتضي كسوف عن جواز الرجوع إلى كليهما  
 النقلة في استغناء الأوضاع مع مقتضى التمسك المقر من فان قلت تانم كونهما من سناد الشهادة في العلم  
 من قبل حمل أصل الفهر على غير الحقيقة حتى يستقيم المقبول على ثبات الحقيقة في مقام إثبات الحجة بل إنما  
 هو من قبل فصل المسلم على أحد العملين الصحيحين فليست ههنا مران ينفق الفرق بينهما **أحد**  
 حكم جواز حمل أصل مسلم على ما عاينوا في ثباتها الحكم ترتب آثار الحقيقة فاضلة على أصل التمسك في الحقيقة



وعنده ونما عنده لا فرق بينهما في جزئيات الشبهة كالمسألة في جميع المقامات وما ذكرنا  
من قبل العلم الشك واليقين ان ما يترتب عليه لا في الشرعي انما هو الشهادة الحسنة بينا على ثبوت  
اشراطها فيها فيجعل عليه ح فان قلنا ان ما يترتب عليه لا في العلم انما هو لزوم حمل فعل  
عليها هو صحيح عنده ولا لا في شئ منها على ثبوت الشبهة الوافقة فيها حكمة بترتب الاثر عليها  
مع انه لا دليل عليه الا اجزاء فيقتصر عليه بالاعتدال فيبقى فلا يرتبط له بما نحن فيه فلا ما الوجه الاول  
فقد خرج بما تقرر في محله لئلا يترتب حمل فعل المسلم على التصديق الواقع كما هو مستفاد من اجتماع وعموم الاشياء و  
قيام الخلاف من البقعة اما لا في ثبوت ذلك ومنه يظهر في الوجه الثاني على تقريره بقرينة عمل على  
ظهورها في الاجتماع على حجة ظهور الشهادة في الروايات الواردة فانها بمتعدون على ما يستفاد منها  
فيما يتعلق بالاحكام وموقوفاتها ولو وقع قيام اشكال كونها مستندة الى مجرد الحدس لا اليقين  
اذ لم يزل احكامهم بحكم ما يروى القضي عن استند الشهادة والرواية في مؤيدتها او الشك في انقبوا اليقين  
اليقين ان هذا يكشف عن اجتماع على ذلك وجه فنقول بان حجة قولنا المعقوب ان يكون من حصة  
الشهادة او من حصة الرواية وعلى تقدير ان كانا مطلوبين في جميع الكلام بالمستند الى ما يكتسب  
الغير القاطن باسنادها الى الاجتهاد وعنده اشكال في ان القدر والمعلوم مما يستفاد من اجتماع  
المذكورين من الادلة المذكورة انما هو غير تلك القوة فتخرج في انما عند المجتهد ومنه يظهر  
عند القول بالفضل بينه وبين غيره كما شاع في هذا الموضع طلاق كلامهم ان حجة العقل مستفزة  
على العمل بالثبوت في جميع المقامات لوم حصول الظن الغير القاطن بالحدس وهذا واضح لا يترتب عليه  
التيقن انما لا يقال بان كلامنا لا يقتضي ثبوتنا الى انما هو لا استغناء لان من دون ثبوتنا الى ما  
والجوازات فيشكل الحال في المستك بما نحن فيه وقد يثبت ذلك بان استقراء كلامهم يكشف  
عن كون ثبوتنا غالبا انما هو مجرد ذكره لا استغناء لان لا يثبت وثوق به لا في شئ منها على ثبوت  
احد الامر بالمستند الى ما لا يقتضي وقد يثبت ذلك بما احسن ان حجة منها يكون حجة في كون القاطن  
حقيقة في فضل شئنا لا غنا ومجازا بالمستند الى البقعة وحملها ظاهرا في ذلك فيؤخذ به بل على  
قول العقل كما هو مقتضى انما هو الظاهر القاطن لا يشهد في المقبول عليها وبما يترتب ذلك بقوله القاطن  
اعلم ان لا ان لا حجة في القاطن الموضوع كما يرشد اليه جوازنا الى انهم في اللفظ الجازي وكذا القاطن  
والثاني كما خرج به بعض الاجل فانها اذا قلنا ان حجة الحقيقة والمجاز لم يقدركم الجواز ولا مع ان الشك  
في المقامات ذكرها في ادواتنا هو الحقيقة فكيف غرضه هو كون الجميع كان ونوقش في ذلك بالمتبع  
من الظهور المذكور فانما ذلك من قبل سائر الظنون المطلقة الغير المستفادة من اللفظ الحجة في ذلك  
منقول بالتمام القول بجهتها وصحة ظاهر التبيين انما في ان عمل بغير التيقن في قولنا لا يجوز ويجوز

الاشكال

الاشكال ويقول الواحد وجها متخرج عن واحد من القولين بان اولهما ظاهر طائفي كانه من  
وكلاهما جيا حقه منهما الثاني وهذا مبني على ان الاصل في اعتبار العلم هل هو كونه متوقفا  
على ثبوت ادواته فكيف فينا فعل الواحد وتوقفه على المعاد انه يمكن الفرق بين الشهادة والرواية بان  
اقول ان **الاشكال** ان كل واحد من الاحكام الشرعية وما يتعلق بها يكون ذلك من  
من قبل الرواية بطلان كل مقام يكون من الموقوفات لصحة ولا يتعلق عليها الاحكام الشرعية لا  
مع القاطن يكون من قبل الشهادة وثانها ان يقال ان كل مقام ثبت في العلم المستفاد منها  
يكون ذلك من قبل الشهادة وكل مقام لم يثبت فيه ذلك كان ذلك من قبل الرواية وبما  
الفرق مبني على عدم قيام شاهد على تعيين احدا لا من الرجوع الى الفرق المحكي وبذلك عليه انه قد  
الادلة العقلية من الكتابات المستندة حجة قول المسلم ولا اعتماد عليه ولتعم شاهد على اعتبار التيقن  
في حجة ثبوتنا الى انما هو لا يقتضي بطلان حجة العقل في غير ذلك فانه لا يكون قولنا لا يثبت  
من قبل الرواية بعد ذلك حجة ثبوتنا دليل على اعتبار التيقن فيه مع انه بعد التيقن حجة ذلك من  
ثبوتنا لا يقدار وانظر فيهم مستقرة على المقبول على ما اذا اهل الخبر لا يثبت في اشكال في عقد الشرية  
المذكورة ومنه يظهر ان الاصل في ذلك ان يكون في رواية او في اقام الدليل على حاله لا يثبت على  
المسائل **المقام الثاني** في الحق المتعلق بالمراد علم انه لا اشكال ولا يثبت في القول على ان  
كاشف عن مراد المتكلم في الجوازات قالوا فيهم دليل على ثبوتهم ولا شرعا اذ لم يعلم من حجة ما لو كانت  
المستندة بين المقارن والاعتماد على مطلق الحق المتعلق بالمراد من اللفظ كانه لم يرد من الشرع ما  
بدل له حجة غير الكتابات الشبهة بكل امانة طاعة وانما القدر المتعلق المسلم عند الجميع انما هو ثبوتنا  
على خصوصين المقتضى المتعارفين في استكشاف المراد من اللفظ واللفظ لا يوضح المقام  
انما هو على قيام **الاشكال** الظن بالظهور واللفظ الحاصل من الامارات الخارجية للفظ  
كالشبهة ومخوفا ثانيا فيهما الظن بالظهور واللفظ الحاصل من الظن بالواقع حجة انما هو بغير  
الظن بالدلالة العقلية **والثاني** الضيق المقتضى الحاصل بعد العلم بحقيقة مضمون الشبهة  
الواقع المعقوب والفرق او الشرعي والتقدير المتعلق بغيره لعلنا ان الشبهة المستمرة بغير الاحتكاك  
انما هو ثبوتنا في ثبوتنا اليقين في تحقق المراد من اللفظ وهذا لا اشكال فيه واما الاول  
فان كان من من الظنون المتعارفة بين العقل والاشكال في لزوم  
اتباعه في مقام الجوازات والبناء عليه ان يكون كل قضية حجة في ثبوتنا على التيقن بجهتها متعلق  
الظن وعنده وما يثبتنا على عدم الحجة ثبوتنا في الاضطرار في امثال هذه المقامات في حجة من  
لصون استقارره وحكم بحجته المقبول على ان في غير مقام الضرورة وهذا الحق كونه متوقفا

في حجة من قبل الرواية



اصالة الحقيقة لا يبرهن على اجمال اللفظ على زادة معناه الحقيقة مع العلم بجزءها من القرينة وهذا  
الوجه فالتعريف اذا كان وضع اللفظ معلوما وحصل الشك في مراد منه وتوضيح اللفظ انما يمكنه  
ان لا ينفك بجزء من القرينة بان يكون بجزء من معنى معلوما بالسمع في ان يعلم بزيادة المعنى الحقيقة  
منه والشك والاول خارج عن البحث المقتضى وهو الغالب في الحقايق الشافهة واما الشك في الشك  
في زادة المعنى فيكون منها زادة يشار من خيال كون كلامه غير سوي للثبوت كما اذا اخبر احد  
الكلام منه سمي ومثله وفيه اوشي اخر غير زادة واخرى من خيال زادة الجازع عند نصيب  
ان الاول من شرح الاحوال الحقيقة بجزء لان مجرما انما هو في اللفظ بعد العلم بكونه المتكلم معناه  
الحقيقة ثم هناك صور عقلية لا اشكال فيها ان لا غنى عنها بل كما اننا اعتدنا التسمي والعقل والاشكال  
كون كلامه في معناه الحقيقة عند خزانة بلغة فالبينة انما فان هذا لا يتصور انما يقتضيه العقل  
ومثاله الظن والاشكال في القلب ولذا لا يسمع اعتدال من يؤخذ بظاهر كلامه القدر غير القرينة  
باجد لا سواد كونه وان كان السابق في ان كان من الشك في الاحتمال في ثبوت القرينة  
مع زادة المعنى فيكون في نفسه يدفع باستلزامه نقص الغرض في الشيء عقل وان كان منعشانه  
احتمال عقلية نصيب القرينة مع ارادة من صدق اللفظ فلهذا يدفع بالاعتقاد العقلية  
باسان اعتدال مانع بعد ارادة مقتضى كما في غير منها القرينة الحائسة والمغالبة وهي في ثبوت  
احتمالها ان يكون موافقا للثبوت الحاصل في معناه الحقيقة كان ذلك القرينة الحائسة والمغالبة  
في الزادة خصوص في المعاني الحقيقة في الفاظ الغنى وهذا لا شك في ثبوتها بغير  
وثباتها ان يكون في الغنى مستفاد من احوالها الحقيقة المستفاد من معناه الحقيقة كان في ثبوت  
القرينة في الزادة خصوص في المعاني الحقيقة في الفاظ الغنى وهذا لا شك في ثبوتها بغير  
احتمالها ان يكون باعثة لانها مقتضى الجازع ومع ملاحظة الخبر فاحتمال من احتمال الحقيقة  
وهذا انما يتصور اذا كانا الظن الحاصل من بئر من اقرى به كما هو حال في القرينة الحقيقة او كما  
حمل اللفظ على معناه الحقيقة مستفاد من ثباتها ان تكون باعثة لانها مقتضى الجازع في المعنى  
المذكور مع قطع النظر عن العظم من اللفظ الحقيقة وتكون متكافئة بعد مقتضى حده الملاحظة فانها  
ان تكون لظن الحاصل منها هو ما بالاشكال في الظن الحاصل من صالة الحقيقة كما هو حال في  
القران الغني الحقيقة في الاول لا اشكال في ثبوت حمل اللفظ على معناه الحقيقة في الجازع وان احتمالها  
كان في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
المقتضى من لفظ الاستدلال من لفظ في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
الحقيقة هو بالاعتماد في الثبوت في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها

مجرد العمل طاقى القرن العشرة وحيثما اقول بهذا الشك لا زادة معناه الحقيقة في اللفظ  
هذه القرن فلا اشكال في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
والشك في المراد من اللفظ من جهة احتمال قيام القرينة الحقيقة في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
طريقه العقلية على ايشاعه لا يمكنه كونه في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
الاحتمال المذكور في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
وهذا انما لا اشكال فيه بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
في الثبوت على مقتضى الظنون المتعارضة عندهم في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
استقرار طريقه العقلية واستمرار ثباتها على مقتضى الظنون في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
التي تم بها البينة وتشدبها في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
فوجب له في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
بسلوكهم في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
ومثاله الحقيقة في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
غير العادة واسماء الفاندة في ارشاد الرسل وانزال الكتب وقد قال الله تعالى وما ارسلنا من رسل  
الا بآيات قويه وقد ثبت في المقام بان حجة ثبوتها العقلية في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
الا حجة الفاندة في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
بما هو في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
القرينة المذكورة في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
الظنون من لا يكون لغيرها بل هو في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
واما ثباتها فان العقل في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
المذكورة في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
يتصور ذلك في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
خلاصة مع انه قد علم طريقه الشارح انما يتكلم بما لا يكون عند العقل في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
غير طريقه في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
عندهم في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
او عدم ثباتها في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها  
عن حجة الفاندة في ثبوتها بغير سداد بجزء من حاشية الزادة او رجل الشياخ في الجازع وان احتمالها







كأنما صعدت منظر بالواقع وجلة منهم يستندون عليه بأول أسطر قيام الدليل القاطع على حجة ما قد  
بالمنع من كونهم يقيناً بما بعد ذلك خطه وجود الجبهة الجامة في المقام الثاني أن استصحاب القبول في شبهة  
القبول في استصحاب الأول في حجة يقين القبول واستصحاب النص في ثبوت الثاني من الأول المستلزم  
عند المنكرين في حجة الاستصحاب وسببها أنه لو سلم من جهة ما أرفع اليقين من مقتضى القبول ما عثر  
من الظواهر في حجة الشك في حجة يقينها أو يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
عزيرها من الأول في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
كما لا يخفى على المتبحر في الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
حصول الظن بالمراد منها وعدمه من اليقين أنه ليس باستفاد من الأدلة المذكورة في لزوم العلم بالمشا  
المفهوم من منها حجة القبول والفرق وهو ما عثر على الجميع كما لا يخفى ويختص به البعض لا في جميعه  
بما لا يخفى أنه العلم بالمتيقن في الأدلة المذكورة من غير مستيقن بعد استفادة التيقن من الأدلة في المشا  
بجانبه مع ما يمكن أن يقال من أن بعد ذلك خطه بعد حصول الظن من الطرق المقررة في حجة يقينها  
إلى الفرع الجزئية فلا إشكال في أن المفهوم من الدليل على حجة الجبهة الجامة في حجة يقينها بعد ذلك خطه  
من قبل لزوم الخطأ في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
القانون بحسب الفرق ومن اليقين أنه من الأول في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
فانعدم البتة في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
منهم إلى الآخر على ما يقتضيه مدلولها وما يقتضيه منها على حجة الفرق ولا يفتقر إلى استدلالها بحجة  
قيام الاختلال على الخلاف في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
حصول الظن القاطع بالواقع وقد يؤيد ذلك من هذا المسئلة القوية فليس من شأن الشائع التعر  
عليه في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
من الأول في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
الابتاع في المسائل القوية تسلماً ولكن الكلام في هذا المقام ليس قيام النص الشرعي على ذلك في حجة يقينها  
عليه ذكر ما لا بد من ذلك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
اللقية وغيره ما فهم لو حصل الظن بالتحالف في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
اشكال في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
كون المحو في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
مفهومه عند فهم يحصل القطع بحصوله من حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
القطعي في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها

العقد ويمكن الاستدلال عليه بأن الأصل المذكور كما يجزئ في ذلك من حجة كونه عامه بالواقع كذا يجزئ  
بالنسبة إلى الضميمة الغير المقيدة للظن القاطع في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
ظاهرنا في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
بما لا يخفى فيه فاستقرار البنية على العمل به في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
عدم حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
القطعي القاطع كما ذكره عند رتبة القاطع في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
الواقع في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
ظاهرنا في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
عدم مثل حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
على الظاهر في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
عند حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
الانوار بخلافه في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
العقلاء عليها في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
الشرعية ويمكن الاستدلال عليه بأن الظن القاطع في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
لعدم كونه غلباً وبيان حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
الوهم كما صلب في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
مقام ذلك وهو ممنوع ضرورة أن التكليف إنما يتعلق بحسب الواقع وهذا الطريق ليس المحو  
في نفسها وإنما هو محو أو منجعله من قبل الشائع من جهة العمل إلى الواقع فلا يستقيم الاحتجاج المبرور  
والحجج من الأول بأن حصول الظن من أطوارها في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
فإنما يعلم ذلك بالنسبة إلى الأصول المسانعة في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
ممنوع بحسب الغالب وغير الثاني بالمنع من توقف ما ذكرناه على تعلو التكليف بحسب الطريق على سبيل الوجوه  
الحسية بل يكفي في ذلك مجرد تعلو التكليف بأداء الواقع المستلزم لوجوب حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
منها مع العمل بالمراد عند الاستدلال به كما سببنا به الله تعالى في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
حصول الظن المذكور في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها  
وعندهم حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها في حجة الشك في حجة يقينها



ملفوظ

مخلص بکدام ایضاً مسجد اعظم. فی  
از کتابخانه خواجه مشهور











